



جامعة دمشق



جامعة دمشق

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي

شعبة الاقتصاد الزراعي

مقرر التنمية الريفية المستدامة

السنة الخامسة

الدكتورة عفراة سلوم

جامعة دمشق  
Damascus University



## مدخل إلى التنمية الريفية المستدامة

### مقدمة:

تعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغّل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركون في ذلك رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون ، فالتنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الوطنية.

عالمياً كان الحصول على الغذاء من أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه، وإذا كانت احتياجاتاته الأساسية تتمثل في الغذاء والمأوى والكساء، فإن الغذاء يمثل أولوية الاحتياجات، ومن أجل تأمين غذائه امتهن حرفة الصيد والزراعة، ولم يكن يواجه مشكلات في الحصول على احتياجاته. لكن مع ارتفاع عدد السكان وتطور الحياة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي بدأت مشكلة الحصول على الغذاء تلوح في الأفق، إضافة إلى مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية، خاصة بعد السبعينيات من القرن الحالي، وازدادت أوضاع الأمن الغذائي تعقيداً، بعد أزمة الغذاء لسنة 2008، وهو ما حاث على المهتمين بالشأن الغذائي، من الباحثين وصناع القرار في العديد من الدول، ضرورة البحث عن سبل النهوض بالقطاع الزراعي، باعتباره المنتج الأساسي للغذاء. هذا أدى إلى ولادة مفهوم جديد هو التنمية الريفية المستدامة.

### مفاهيم أساسية حول التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

تختلف التنمية الريفية المستدامة وتتعدد تعاريفها من باحث لأخر، حيث يتضمن المصطلح ثلاث مفاهيم مهمة هي: التنمية، الريف، المستدامة، وعليه لابد أن نحدد المقصود بكل مصطلح وصولاً إلى تحديد مفهوم التنمية الريفية المستدامة.



## مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

تختلف تعاريف التنمية في حد ذاتها وتبقى دون معنى مالم تستكمم بمصطلح آخر، فهناك تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية وبشرية وريفية وشاملة ومستدامة ومتوازنة.

❖ **تعريف التنمية:** تعني التنمية لغة النماء والزيادة، هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.

نستطيع البحث في أصول التنمية الأولى منذ التجارب المبكرة التي قام بها الإنسان الأول لإدراك التغيرات التي تحصل من حوله، وقد ارتبط ذلك بالتجارب الحية والتأمل في الاختلافات التي تحصل في الموجودات كفصول العام، والنبات، والإنسان، والحيوان. أكدت تلك التغيرات أنّ هذا العالم في حركة غير متوقفة وفي تغيير مستمر، وقد أدت هذه الملاحظات والتأملات إلى ظهور نقاش فلسي حول ماهية الأشياء، وطبيعة المتغيرات التي تحدث فيها. التنمية فلسفياً هي ارتفاع المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. التنمية اصطلاحاً: "هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهد العلمي لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية"، واقتصادياً تعرف على أنها "عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام، وتنتمي تشارعاً في النمو الاقتصادي، وتقليلياً في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر".

"إن التنمية" هي العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة بعدهم الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكلمة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتاثراً، مستخدمةً الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة".

أما بالنسبة للتنمية عند هيئة الأمم المتحدة، فهناك تعريف اصطاحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينصّ على : "أن التنمية هي العمليات التي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية؛ لمساعدةها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقديمها بأفضل ما يمكن".

أما بالنسبة للتنمية عند الفلسفه والإغريق: كان فلاسفة اليونان هم أول من ساهم في إظهار هذا الموضوع في ثقافة أوروبا، ومنهم كان :

- هرقلطيس، الذي قال في فلسفته أموراً عن التغيير، وأوضح أنّ العالم في تطور وتغيير دائمين، قوله شهيرة: "إنك لا تستطيع أن تنزل في نفس النهر مررتين". وأوضح أن كلّ أمر يتكون من متعاكست (متقابلات)، وينتج بذلك التوتر الداخلي، أي للصراع.



- أرسطو تحدث عن التغيير من جانب آخر، فأوضح طبيعة الدولة في كتاب السياسة بوجود نظام في الكائن العضوي ينتقل من فقرٍ إلى أخرى؛ يبدأ بالولادة، فالنضج، وأخيراً الأضلال، والموت .
- أما بالنسبة للعرب ففي القرن الرابع عشر قال ابن خلدون: "واعلم أن اختلاف الأجيال إنما هو باختلاف نحولهم من المعاش، فإن اجتماعهم في أحوالهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري من قبل الحاجي والكمالي، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوة والذخيرة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بلغة العيش من غير مزيد للعجز عمّا وراء ذلك، ثم إذا اتسعت أموال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفاهية دعاهم ذلك إلى السكون والدعة .". خلاصة إن أهم أشكال التنمية هي التنمية البشرية للإنسان وبالإنسان، للإنسان لنفسه الفاعلة و المعارفه المتغيرة والمتجدد، وقدراته الماهرة، وعقله الذكي والفطن.

❖ **مفهوم الريف:** تختلف الآراء حول تعريف الريف حيث أن تحديد مفهومه يواجه العديد من الصعوبات، إذ يصعب تحديد أين ينتهي الريف لتبدأ المدينة؟ وهل يمكن اعتبار كل مزارع ريفي؟

لعل من أهم المعايير لتحديد الريف هي:

- معيار عدد السكان: هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى حسب عدد السكان. في سوريا كل تجمع سكاني يبلغ 20 ألف نسمة فأكثر يعتبر مجتمعاً حضرياً، وما عدا ذلك فهي مجتمعات ريفية.
- معيار طبيعة النشاط الممارس: المهنة السائدة في المجتمع هي التي تحدد نوع المجتمع ومعاشه على حد تعبير الاجتماعي (ابن خلدون). فالمجتمع الريفي في هذه الحالة هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه (%) 80 على الزراعة في معيشتهم . أما المدينة فيشتغل ( (%) 80 ) من سكانها في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات.
- المعيار المورفولوجي: أي الشكل الخارجي، كشكل الأبنية ومدى توفر الهياكل الإدارية وغيرها.
- المعيار الإداري: أي مراكز المدن والمناطق والقرى ، اضافة الى وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والتربوية و المستشفيات... الخ.
- مؤشر التنمية الريفية: يضم هذا المؤشر ، مؤشر التنمية الإجتماعية ومؤشر التنمية الاقتصادية، وهو المتوسط الحسابي لها.



➢ مؤشر التنمية البشرية: يضم المؤشرات الخاصة بالصحة والتربيه والبيئة.

➢ مؤشر التنمية الريفية المدعم: ويضم مؤشر التنمية الريفية ومؤشر التنمية البشرية ومؤشر مشاركة المرأة الريفية.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE الريف بأنه:

"منطقة تضم مجموعة من السكان، الاراضي ، والموارد الاخرى للريف والمراکز الصغيرة للسكان والمتواجدة خارج التأثير الاقتصادي المباشر لمراکز المدن". كما تقوم المنظمة على تمييز ثلاثة نطاقات ضمن المناطق الريفية، وهي:

➢ النطاق الجغرافي: وهو جزء من فضاء محدد بعناصر جغرافية مثل الجبال، الوديان، والمنحدرات.

➢ النطاق المؤسستي: هو نتیجة تقسيم إداري يتمثل في تقسيمات ادارية داخل الوطن الواحد مثل: المناطق، النواحي ، البلديات وغيرها.

➢ النطاق ذو محور تنميوي معين: وهو نطاق محدد لتطوير نشاط معين، يسمح بتنفيذ مشاريع بمقتضى وجود موارد ملائمة، كالزراعة، السياحة، الصناعة، المناجم وغيرها.

➢ النطاق الجدير بالإدراك: وهو فضاء يشعر سكانه بالانتماء إليه بمقتضى العادات والتقاليد والثقافة والتاريخ المشترك.

➢ النطاق المناسب: هو ذلك النطاق الذي يجمع النطاقات الاربعة المذكورة أعلاه وهو الحلة الأفضل لتجسيد التنمية المحلية.

ما سبق يستنتج أن مصطلح الريف يترجم أساساً خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية وبحجم التجمعات، فالفضاء الريفي متواجد فيه التجمعات بأبعاد صغيرة وبكثافة سكانية قليلة. وهو كل ما يتعلق بالأرض بعيداً عن المدن الكبيرة.

❖ الاستدامة: تعني الاستدامة في مفردات التنمية النمو المسؤول، أي النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس. أي تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" على الساحة الدولية والمحليه لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنية، الجنون، المعلوماتية، ... وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وأيضاً لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط



للامور؛ فالتعريفات للمصطلحات تأخذ منحنيات وتقسيرات وتلويات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولو جهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لو جهة نظر المفسر للمصطلح، إن ذلك يخلق قدرأً من الغموض والالتباس في معنى المصطلح ليس فقط لدى العامة ولكن لدى المتخصصين أنفسهم.

وتجير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم ”التنمية المستدامة“ في أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم ، كان المفهوم السائد هو ”التنمية“ ”بمعناها التقليدي“، وقد برز مفهوم ”التنمية“ بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتتحقق بالدول المتقدمة.

وأما من وجها نظر المنظمات الدولية فقد كثُر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير ”مستقبلنا المشترك“ الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 ، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر / كانون الأول عام 1983 برئاسة ”برونتلاند“ رئيسة وزراء النرويج وعضوية ( 22 ) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد صفت التعريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة إلى صفين، هما:  
الصنف الأول: تعريف مختصرة:

سُميت هذه التعريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعريف هي أقرب للشعارات وتقىق للعمق العلمي والتحليلي ومنها:  
– التنمية المستدامة هي التنمية المتعددة والقابلة للاستمرار.  
– التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.  
– التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهاية الموارد الطبيعية.  
الصنف الثاني: تعريف أكثر شمولاً، ومنها:

- وفقاً لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركت على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي



### والمسؤولية الاجتماعية

- فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.
- وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان ”مستقبلنا المشترك“ التنمية المستدامة بأنها ”التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها.“
  - وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي :

”التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومحببة من الناحية الاجتماعية.“

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي ”مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع“، حيث تُمكّن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلّي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها إلا أن التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحفوظة التنمية المستدامة، إنما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتعددة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلوث للبيئة، ومن ثم تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامه البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وتجدر الذكر أيضاً، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية المستدامة، فالاعتبارات البيئية التي



الجامعة العربية المفتوحة



يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإن السياسات الزراعية والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أن تخدم الأهداف البيئية . كما أنها ترى أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية، وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة، كما وتنس بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتكنولوجية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع.

جامعة دمشق  
Damascus University



## النمو والتنمية

كلمة النمو والتنمية كلمتان مترا بطنان، وستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛ لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهمما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.

### النمو

النمو هو تغير في الجوانب المادية، ويعتبر عملية خلوية تتوقف في مرحلة الاكتفاء منه، ويعد جزءاً من التنمية، وله نوعان كمي ونوعي ويمكن قياسه بدقة، ويوجد هناك نمو بشري، ونمو اقتصادي وأنواع أخرى من النمو، تقوم على المبدأ ذاته.

- **النمو البشري:** يستند النمو البشري على الأحداث البيولوجية التي تسببه لك، ومنها أن ينمو الجسد بشكل طبيعي في المراحل المبكرة من حياتك .
- **النمو الاقتصادي:** هو مفهوم يعبر عن الزيادة في مستوى البلاد الحقيقي من الناتج القومي التي يمكن أن تسببها الزيادة في نوعية الموارد، أو الزيادة في كميته، والتحسينات التكنولوجية، أو يعبر عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات المختلفة، ويمكن قياسه من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة.

### التنمية

تشمل التنمية تطوير أشياء كثيرة، يظهر من قبل التحسين النوعي من الظروف، وتطوير عمليات معينة لتلبية الاحتياجات العامة .

- **التنمية البشرية:** هي نتاج للنمو النفسي والاجتماعي، وتأكيد العوامل البيئية والسلوكية للفرد، ويعبر عنها بمرحلة النضج .
- **التنمية الاقتصادية:** هي زيادة مستويات المعيشة، وتحسين احتياجات احترام الذات والتحرر من الظلم، وهو مفهوم معياري، يهدف إلى تطوير وتحسين الظروف المعيشية لزيادة النمو الاقتصادي، وتقيس من خلال معرفة معدلات القراءة والكتابة، والعوامل التي تؤثر على الإنتاجية في دولة ما.

### فروقات رئيسية بين النمو والتنمية النمو:

1. النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع .



2. النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلی وتقدم وظيفي .
3. النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن ، ولكن التنمية تبقى مستمرة .
4. النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح .
5. يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو، ولكن التنمية لا يوجد لها .
6. يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة .
7. وجود خطة مبرمجة: التنمية عبارة عن خطة أونهج أو أسلوب محدد أو برنامج تعتمده السلطة او الجهة المسؤولة عن عملية التنمية لتأمين حياة أفضل لمواطنيها سواء في المستقبل القريب أو البعيد، أما النمو فيحصل التطور دون خطة مبرمجة ومحددة ومقررة .
8. إن التنمية عمل اداري مقصود أي برنامج وضعناء ونعرف الى اين يصل ويهدف للوصول ويحقق نتائج محددة، بينما في النمو تحدث الامور بشكل تلقائي ونتائج غير معروفة وغير محددة مسبقاً .
9. ان التنمية عبارة عن اسلوب عمل او نهج واعي معروف النتائج يتناول كل جوانب حياة المواطنين وذلك لرفع عملية التطور للوصول الى حياة أفضل أما النمو قد يحسن او يفيد في جانب من جوانب حياة المواطنين او أكثر .
- 10.إن التنمية عملية توازن واعي وحكيم و مدروس و معروف سلفاً بين مختلف نواحي الحياة مع إعطاء أولويات لبعض المشاريع عن غيرها، أما النمو ليس من الضرورة وجود هذا التوازن في نواحي الحياة للمواطن .
- 11.إن التنمية تشير وتتعرض لظروف الدول المتختلفة بينما النمو يشير إلى واقع وظروف الدول المتقدمة.
- 12.إن التنمية تقتضي تغيرات في الجوانب الكمية بالمجتمع إضافة إلى إجراء تعديلات بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم، أما النمو هو زيادة في أحد هذه الكميات في المجتمع.
- 13.إن النمو تغير كمي أساساً، أما التنمية هي تغير كمي يقتضي تعديلاً كييفياً في طبيعة الاقتصاد.
14. وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن يحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه، النمو والتنمية هي ليست نفسها ولكن للوصول إليهما معاً ، يجب تحديد الأهداف، وإنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنباً إلى جنب .

#### التيارات في التنمية:



التيار التاريخي و التيار البنوي:

**ما هي رؤية التيار التاريخي للتنمية؟**

1. يعتقدون ان التنمية ستمر بمراحل إلزامية أي لابد لأي مجتمع ينمو من أن يجتاز هذه المراحل جمیعاً : مجتمع همجي، مجتمع رعوي، مجتمع المرحلة الزراعية، المرحلة الزراعية والصناعية، المرحلة الزراعية والصناعية والتجارية.
2. يقول التيار التاريخي أنه لبناء التقدم و إحراز التنمية لابد للدول المختلفة من تقليد التجربة الرأسمالية وبذلك لابد من الاعتماد على الدول المتقدمة للاستفادة من تجربتها وأسلوبها.
3. ينصحون باتباع أسلوب الدول المتقدمة أو الدول التي تقدمت بتأمين العناصر والمواد الأولية والموارد التي اعتمدت عليها للتطور والقدم.
4. ينصح ب التقليد الدول المتقدمة في مجال الانتاج والاستهلاك.
5. ينصح ب التقليد النهضة الفكرية والاجتماعية التي مرت بها أوروبا إذ يقولون أن العمل في الانتاج الزراعي لا يكفي وحده لنهضة وتقديم المجتمع بل يجب تغيير العادات والتقاليد والقيم والى ما غيره لإنجاز هذا القدر.
6. إن التنمية بهذا المعنى تطور كمي بأساسها أي هي نمو ويقولون ان العنصر الحاسم والأساسي في إحراز التنمية هو رأس المال ويعتبرونه العمود الفقري في عملية التنمية لكن وبنفس الوقت يقولون أن رأس المال وحده لا يحقق التنمية.
7. من المهم اتباع سياسة التصنيع من أجل التصدية والاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية.
8. ينصحون المجتمعات المختلفة بالحفاظ على الطبقات السائدة وعلاقتها القائمة وهذا يقتضي عدم إحداث أي تغييرات أو ثورات أو تغيير في هذه المجتمعات لأنها ستؤدي إلى إرباك ومشاكل الدول المتقدمة تتطور بالاعتماد على نفسها دون اللجوء الى ثورات وحروب داخلية.

**ما هي رؤية التيار البنوي في التنمية؟**

1. التخلّي عن كل ما هو قائم وعن الأسلوب المتبعة ونحو ذلك البنى الاقتصادية المختلفة في المجتمع.
2. التنمية هي عملية بناء بني اقتصادية جديدة وإجراء تغيير حقيقي لهيكل الاقتصاد وطرح روئي وأسلوب عمل جديد وفلسفة جديدة.
3. إن هذا التيار يقول بضرورة تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك المتبعة في هذا المجتمع بما يتتسّب مع الخطط والبرامج والطموحات.
4. رؤيتهم لعملية التنمية على أنها عملية شاملة وكاملة وتكاملية متكاملة للتقدم في أي قطاع بحيث يؤثر على القطاع الآخر أي لا يكفي التركيز على جانب معين.



5. العامل الأساسي لمحور عملية التنمية هو الإنسان على عكس التيار التاريخي الذي قال أن أساس التنمية هو رأس المال ويرى أن تنمية الإنسان شرط أساس لتحقيق التطور.
  6. عملية التنمية تعتمد على الذات والنفس على عكس التيار التاريخي الذي يقول ان عملية التنمية تعتمد على المساعدات الخارجية. فيرى التيار البنيوي أن التنمية تعتمد على الامكانيات المتوفرة ووضع خطط مناسبة وهم لا ينفون إمكانية الاستفادة من مصادر خارجية ولكن بشروط تناسبنا.
  7. عملية التنمية عملية سياسية تهدف إلى إقامة علاقات إنتاج سلية وتحقيق عدالة اجتماعية وهي بعكس التيار التاريخي الذي يعمل للحفاظ على طبقات وعلاقات سائدة
- أبعاد التنمية:**

بما أن التنمية مفهوم موسع وشامل، فهناك عدة أبعاد للعملية التنمية، تتمثل فيما يلي:

- A- **البعد المادي:** ونقصد بالبعد المادي للتنمية ضرورة التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، ابتداءً من تحقيق التراكم الرأسمالي الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل من خلال الانتقال من صناعة متخلفة إلى صناعة أكثر تقدماً وحداثة، وذلك بغية تحقيق قيم مضافة جديدة تدعم الإنتاج السلعي، وتساعد على تطوير السوق المحلية وتوسيعها.
- B- **البعد الاجتماعي:** يتضمن البعد الاجتماعي مختلف النواحي الإنسانية، مثل مكافحة الفقر وإشباع الحاجات البشرية المتعددة، ومراعاة عدالة أكبر في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، إلى جانب الاهتمام بكل ما من شأنه أن يساهم في تحسين وترقية مستوى معيشة الإنسان.
- C- **البعد السياسي:** يتواافق البعد السياسي للعملية التنمية مع مفهوم التنمية المستقلة التي تعنى اعتماد المجتمع على نفسه عن طريق تطوير قدراته، وإعطاء أولوية أكبر لتعبئة المدخرات المحلية وبناء قاعدة عملية وتكنولوجية وطنية تساهم في تفعيل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف ضمان تحرر واستقلالية العملية التنمية من التبعية للدول المتقدمة والمنظمات والهيئات الدولية المختصة.

- D- **البعد الدولي:** يشير البعد الدولي للعملية التنمية إلى ضرورة التنسيق والتعاون الدولي لتحقيق الأهداف التنمية في العالم دون المساس بسيادة واستقلالية الدول النامية، ويتم التنسيق والتعاون بين مختلف الدول والهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي أصبحت تلعب دوراً محورياً في مجال التنمية، وخاصة مع بداية الألفية الثالثة. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع الدولي بمختلف مكوناته قد صاغ سنة 2000 ما يسمى بالأهداف التنمية للألفية حيث التعاون بين مختلف المكونات لتحقيق هذه الأهداف.



**حـ- البـعـدـ الـحـضـارـيـ:** إن التنمية هي مشروع بناء حضاري تشمل كافة النواحي وال المجالات، وترتقي بالمجتمع والإنسان إلى محيط جديد يلبي الاحتياجات والرغبات البشرية، وتحقق من خلاله جودة الحياة عن طريق تعزيز القدرات الإنسانية، وتوسيع الحريات.

### **أهداف التنمية:**

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية. ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية فيما يلي :

**أولاًـ زـيـادـةـ الدـخـلـ القـومـيـ الحـقـيقـيـ:** الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول. فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول، وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدحورة، إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشكلات التي تعاني منها الدول النامية حالياً، خاصة إذا ما تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكيلية في البنية الاقتصادية. إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً، كلما اضطررت الدولة إلى العمل، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية لزيادة السكانية. ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضاً بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى لزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

**ثانياًـ رـفـعـ مـسـتـوـيـ الـمـعيـشـةـ:** وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هو أيضاً وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان. علماً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد، وأدى ذلك وبالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

**ثالثاًـ تـقـلـيلـ التـفاـوتـ فيـ تـوزـيعـ الدـخـولـ وـالـثـروـاتـ:** تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض



الجامعة العربية للعلوم والتكنولوجيا



الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخول والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر، وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تقافماً كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

**رابعاً- التوسيع في الهيكل الإنتاجي:** يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل التوسيع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة، إن أمكن ذلك، من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة.

جامعة دمشق  
Damascus University



## سوسيولوجية التنمية الريفية

تمثل هذه المحاضرة محاولة الهدف من ورائها تلمس بعض الاسس النظرية لتنمية المجتمعات المحلية وتشتمل على ثلاثة عناصر : أولها أهداف التنمية للمجتمعات المحلية الريفية ومتطلباتها، وثانيها: أهم الأسس والمعايير السوسيولوجية في التنمية ، وثالثها معوقات تنمية المجتمعات المحلية الريفية وتحدياتها.

### أولاً: أهداف تنمية المجتمعات المحلية الريفية ومتطلباتها:

استحوذت قضية التنمية الريفية على اهتمام الباحثين والعلماء على اختلاف انتماءاتهم العلمية والآيديولوجية، ولا يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، وظهرت الحاجة الماسة إلى تنمية المجتمعات المحلية ، و وضع استراتيجية للتنمية الريفية،تمكن المجتمعات المحلية الريفية من إجتياز مرحلة التخلف والركود، والانطلاق إلى مرحلة النمو. ولقد اندفعت بلدان العالم الثالث في هذا السبيل ، واتخذت أساليب وطرقاً متباعدة، على أمل الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي الريفي .

هذا فضلاً عن أن التنمية الريفية المتكاملة، أصبحت في الآونة الأخيرة، محل إهتمام استراتيجيات التنمية في معظم بلدان العالم الثالث، كما تعددت المفاهيم والاتجاهات حول دراسة وتحليل وأهداف التنمية الريفية. ولكن بالرغم من تباين المنطلقات الفكرية حول مفهوم التنمية الريفية، إلا أن جميع المستغلين في مجال التنمية الريفية، يقونون تحت راية واحدة، وعلى أرض واحدة متتفقين على أن التنمية الريفية المتكاملة هي المدخل الفعال لتنمية القرية، وأنها السبيل الصحيح إلى النهوض بالمجتمع الريفي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لما تلعبه من دور هام في هذا الميدان، ولما تحققه من أهداف يستلزم تحقيقها توفير العديد من المتطلبات الأساسية. وتتحدد أهداف التنمية الريفية ومتطلباتها فيما يلي:

1. وضع خطة ائمانية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي: تستهدف برامج التنمية الريفية وضع خطة ائمانية متكاملة ، تكفل تطوير وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتنسم بالواقعية وتصاغ في حدود الامكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع، وتشتمل هذه الخطة على عناصر اقتصادية، بإعتبارأن القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، من أهم القطاعات في المجتمع المحلي عامه والريفي خاصة. وتتحدد الجوانب الاقتصادية الريفية



التي يجب ان تكون موضع اهتمام واضعي الخطة في الصناعات الريفية والثروة الحيوانية والتجارة ومشروعات البنية الاساسية و الخدمات المختلفة .  
ولاشك ان افتقار التنمية الريفية إلى عناصرها الاساسية، أو ضعف هذه العناصر يؤدي إلى تحقيق نوع من النمو الجزئي وليس التنمية، حيث أظهر التركيز على الجانب التكنولوجي وعلى التنمية الزراعية، مع إهمال الجوانب المتصلة برفاهية المجتمع . ان الاستثمار في أصناف المحاصيل مرتفعة الغلة، وفي تنمية الثروة الحيوانية وإقامة السدود الكبيرة قد حقق معدلًا مرتفعاً من النمو الزراعي، ولكنه بالرغم من ذلك أدى إلى ظهور الفلق الاجتماعي، والشعور بخيبة الامل بين سكان الريف الفقراء، نظراً لارتفاع قيمة الارض وارتفاع القيمة الایجاریة ، مما يزيد من ثراء اغنياء المزارعين ، ويزيد من ضائقه فقراء الفلاحين المعدمين. إن معدلات النمو في الزراعة و في إجمالي الناتج القومي للدولة بأكملها، سواء من حيث المجموع أو نصيب الفرد تحجب اختلافات كبيرة بين دخول الفقراء والأغنياء في الريف. كما تحجب اختلافات أكبر من ذلك فيما يتعلق بمعدل زيادة نصيب الفرد من الدخل بين هاتين الفئتين. وهذه المعدلات لا توضح لنا الفائدة الحقيقية التي حققتها مجموعات الدخل من هذا النمو. لذلك كان النمو الزراعي شرطاً للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي الريفي، ولكنه لم يكن الشرط الوحيد.

2. إحداث التغير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي: يتطرق المستغلون في مجال تنمية المجتمعات الريفية، على أن برامج التنمية الريفية تستهدف في المقام الأول تغيير المجتمع المراد تتنميته تغييرًا بنائياً ووظيفياً، يتمثل في تغيير الأسواق الاجتماعية والنظم و العلاقات الاجتماعية مثل تغيير النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي والإداري، و العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأفراد في إطار المجتمع. هذا بالإضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع من خلال تغيير سلوك الأفراد واتجاهاتهم وغرس قيم جديدة في نفوسهم. ويتحقق هذا التغيير من خلال التعليم وتنشئة الأفراد والإقناع. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن التنمية الريفية ليست إجراءات إصلاحية، ولكنها عمليات ديناميكية بقصد التغيير الحضاري المخطط والمقصود.

3. تمكين المجتمع المحلي الريفي من الاندماج في حياة المجتمع القومي الكبير: إن الهدف من ذلك هو أن تشارك المجتمعات المحلية في التقدم القومي بأقصى قدر مستطاع. ولذا لا يمكننا أن نتصور برنامجاً للتنمية القومية يتجاهل المجتمعات المحلية . حيث ترتبط برامج التنمية المحلية بالتنمية القومية التي تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية، وتغييرها عبر فترات زمنية محددة، حيث ينظر إلى التنمية المحلية وخاصة الريفية بإعتبارها المنهج والوسيلة التي من خلالها تندعم العلاقات بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي.



٤. تدريب القادة المحليين والريفيين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية: إن هناك اتجاهًا واضحًا في مجال التنمية الريفية مؤداته: أن التنمية المحلية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة تهدف إلى خلق وإكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي القرية، كما تهدف إلى تدريب المواطنين في المجتمعات المحلية على ممارسة الديمقراطية، وذلك من خلال اشتراك الأهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشئون مجتمعهم، وفي تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مجتمعهم المحلي. ولاشك أن تعزيز الممارسة الديمقراطية ومشاركة القرويين في الأمور السياسية والاجتماعية يعتبر هدفًا من أهداف التنمية الريفية، لا يقل شأنًا عن الغايات المادية الملحوظة التي ترنو التنمية المحلية إلى تحقيقها، ذلك لأن الممارسة الديمقراطية تساعد على تغيير الطاقات الكامنة في نفوس الأفراد، وتجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس.

٥. دعم الحركة التشاركية و تشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية، وذلك لما تلعبه الحركة التعاونية من دور هام في تدعيم موقف المواطن الريفي ومساندته في مختلف المواقف الحياتية. وأهمية التنمية المحلية في دعم الالتحام المتزايد بين الأهالي للعمل معاً، من أجل تحديد حاجاتهم، والبحث عن طرق ووسائل مقابلتها وإشباعها، واتخاذ القرارات والمشاركة في المسؤوليات والعمل بكفاءة وفاعلية للوصول إلى مستويات عليا من الرضا وإشباع الحاجات، والتغلب على المشكلات . ولاشك أن المجتمع يكون قادرًا من خلال التشارك والمشروعات والتنظيمات التعاونية على تعبئة جهود أفراده نحو تحقيق الغايات المجتمعية.

٦. النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع: تمثل المرأة نصف المجتمع، وهي المسئولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة، كما تتوقف سعادة الأسرة ورفاهيتها على المرأة، حيث هي المسئولة عن إدارة شؤون الأسرة. وبالرغم من هذا الدور البارز والمسؤوليات الجسمانية التي تضطلع بها المرأة، فقد ظلت المرأة في المجتمع الريفي، تعاني ردحاً طويلاً من الزمن من التخلف، والإهمال، وظللت قابعة في المنزل، لاتمارس أي نشاط سوى الوقوف إلى جانب زوجها ومساعدته في بعض الأعمال الزراعية. و تهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها وتنقيتها ومحو أميتها، حتى تشارك الرجل في مختلف نواحي الحياة، وحتى تكون قادرة على تنشئة الأبناء وتربيتهم تربية تستند إلى العلم. ويجب على كافة الوسائل الإعلامية أن تهتم بتطوير وتنقيف المرأة الريفية. كما ينبغي نشر البرامج التنموية وتدريب المرأة على العديد من المهارات التي تفيدها في مجال حياتها الاسرية. ويطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز فكرة التعاون بين الذكور والإإناث في المجتمع الريفي من خلال تحقيق فكرة المساواة بين الولد



والبنت، والتخلص من القيم البالية التي ميزت بين الجنسين مما نتج عنه تخلف المرأة وعدم قدرتها على مواجهة الحياة الحديثة بسبب شعورها بالدونية التي حالت بينها وبين إدراك كل متغيرات العصر.

### ثانياً: الأسس والمعايير السوسيولوجية في التنمية الشاملة للمجتمع المحلي:

تمثل التنمية الريفية المدخل الصحيح والفعال للتنمية القومية، ذلك لأن هناك ارتباطاً عضوياً بين المجتمع القروي الصغير والمجتمع القومي الكبير، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتاثر به. هذا فضلاً عن أن جذور التنمية القومية وأصولها تبدأ عادة من تراب الواقع الريفي. ولكي تحقق برامج التنمية الريفية أهدافها المبتغاة، فلا بد أن يضع المسؤولون عن تصميم البرامج الإنمائية الريفية وتحطيطها في اعتبارهم مجموعة من الأسس والمعايير السوسيولوجية التي تكون بمثابة شروط يبيغي توافرها وأخذها في الاعتبار في عملية التنمية الريفية. وتتمثل هذه المعايير والشروط العامة التي تصطبغ بصبغة سوسيولوجية فيما يلي:

1. ضرورة أن تأتي المبادرة والداعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول المواطنين الريفيين: يجب أن تأتي مبادرة التنمية والتطور من المحليين أنفسهم، وأن ينبع الدافع الأساسي للنمو من داخل عقولهم. حيث أن لدى سكان المجتمعات الريفية قدرة غير محدودة على تشكيل حياة جديدة لأنفسهم، إذا أتيحت لهم المساعدة المناسبة من قبل أجهزة الدولة المعنية بتطوير المجتمع، تلك الأجهزة التي يجب أن تضطلع بمسؤولية تحريك الدافع إلى التنمية وإثارته في نفوس سكان المجتمعات الريفية. ولاشك ان تحريك الدوافع الإنسانية عند الريفيين من خلال القنوات السليمة، يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو السريع، حيث دلت نتائج الدراسات الريفية على أن الريفيين يشعرون بالاحتياجات بشكل عام داخل قراهم، أي ان نحولها إلى احتياجات محددة، وأن نترجمها إلى واقع سلوكى ملموس ومتمر، بدلاً من كونها احتياجات عامة غير محددة. كما يجب أن يعبر عن هذه الاحتياجات أيضاً بلغة محددة يفهمها الناس من خلال برامج تنمية ملموسة، توجه مسار الحواجز الكامنة في نفوس السكان، وبهيء السكان المراد تطويرهم لتقبل التغيير، ويمكنهم من الاستعداد لهذا التطوير، حيث أن استعداد أفراد المجتمع للتطوير يعد من الركائز الأساسية في التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة. فالجزء الأكبر من المشكلات التي يواجهها برنامج التنمية المحلية الريفية ينجم عن دفع مجتمع ما إلى فعل شيء لم يستعد بعد لفعله.

وفي حال غياب الدافع الإنساني إلى التنمية، سوف لن يظهر أفراد المجتمع حماسهم لأي جديد يهدف لتنمية مجتمعهم. وسوف لا يرغبون أيضاً في المخاطرة، وسيتميز سلوكهم بالحذر



والخوف من الفشل الذي يعد من العوامل التي يبدو أنها تكمن وراء مقاومة أفراد المجتمع المحلي للتجديد والتنمية في المجتمعات المحلية الريفية .

فليس من السهل أن يجعل الريفيين يقبلون التجديدات والتكنولوجيا الحديثة مثلاً ويستخدمونها عن طيب خاطر وذلك لأن كل جديد بالنسبة للريفي ينطوي على المخاوف ويشعره بعدم الأمان ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الأساليب والحياة التقليدية تمثل أشياء لها مكانة عزيزة في النفوس، ولا يجب المساس بها. إن الأساليب الجديدة في العمل والتفكير دائماً ماتخلق شعوراً نفسياً بعدم الامان ، فالتغير يؤدي بصورة آلية إلى الاحساس بعدم الامان بالنسبة لما يحدث وما يتوقع حدوثه. هذا فضلاً عن أن الناس يعتبرون الأساليب التقليدية التي مارسها الأجداد لقرن طولية طرقاً لها مكانة في النفوس، كما يعتبرون مايعتقدون أنه حق أمراً مسلماً به مثل الهواء الذي يتفسونه.

ولكن بالرغم من ذلك، فإنه من الممكن تغيير هذا الإتجاه من خلال الأساليب الجماعية في التغيير والتجديد، فإن التغييرات التي تأتي عن طريق جماعات تحدث بسهولة، وتتميز بفعالية أكبر في التغلب على المقاومة، فالجماعة تميل إلى التغيير بدرجة أكبر من الفرد، لأنه عندما تقرر الجماعة فعل شيء جديد، يكون هناك شعور بالأمان يتغلب على الخوف من الفشل الذي يتولد مع قبول أي شيء جديد.

2. ضرورة إيقاظ الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع الريفي باعتباره من الركائز الأساسية في اتجاه برامج التنمية الريفية: مثلاً أن يتخذ برنامج التنمية الريفية من القرية الوحدة الأساسية للتنمية ، باعتباره الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. ومن هنا يكون من الضروري إيقاظ الوعي الاجتماعي والروح الاجتماعية التي بدونها تصبح عملية تعبيئة جهود أفراد المجتمع أمراً مستحيلاً. وهذا يعني أن الوعي الاجتماعي يعد من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الشاملة للمجتمع المحلي بصفة عامة و التنمية الريفية بصفة خاصة.

غير أن هناك أمرين وقفا في طريق الوعي الاجتماعي: أولهما: مستوى الكاف الذي يعيش فيه أفراد المجتمع، والذي جعلهم غارقين في مشكلات وضروريات الحياة اليومية، لدرجة أن الوعي الاجتماعي ظل غائباً أو يغط في سبات عميق. ذلك لأن الشخص الذي يعيش في مستوى الكاف، أو يحرم من كثير من احتياجاته، يظهر ميلاً إلى نقص الروح الاجتماعية وضعف تماسك الجماعة. وفي بعض الحالات عندما يكون الفرد يعيش في حالة تقرب من الموت جوياً فإنه يتراافق مع نقص وضعف في الوعي الاجتماعي، ولا يمكن أن تتوقع أن يكون لدى الأفراد دوافع عالية أو مشاعر جماعية قوية. وثانيهما: العوامل الجغرافية، حيث تبين أن التوزيع الجغرافي كان معادياً لنمو الوعي الاجتماعي. ففي حال كانت المسافة بين المجتمعات المحلية أو القرى مثلاً كبيرة جدأ لدرجة أن الناس كانوا لا يجتمعون معاً من أجل عمل مشترك وإنادرأ. أو في حال



كانت بعض المجتمعات المحلية تعاني من عدم وجود مراكز أو أماكن للاجتماع فهذا في المقابل سيضعف من فرص اجتماع الفراد المجتمع من أجل برنامج أو عمل تنموي.

### 3. الحكم المحلي واللامركزية والمشاركة الشعبية:

وهي قضية محورية لا يمكن لانطلاق الطاقات الكامنة، ولا شتعال روح المنافسة الحميدة، وتوفير الحرية وتوسيع فرص الاختيار أمام المجتمعات المحلية الريفية والحضرية أن تطلق بدونها لنواجه بها، تحديات التنمية. وعلى علماء الاجتماع الريفي أن يبنوها، يعلموا، يبحثوا بل حتى وينشطوا من أجل النهوض بالحكم المحلي في ظل الإدارة المركزية للدولة بطبععة الحال. والمثل في ذلك ما اتخذته الدولة وأجهزتها بالفعل في نطاق برامج وسياسة التحرر الاقتصادي التي كان لابد منها للإصلاح الاقتصادي. وما الحكم المحلي واللامركزية والمشاركة الشعبية إلا الصورة الاجتماعية للإصلاح الاجتماعي التي يجب أن تقترن بالإصلاح الاقتصادي وإلا فلن ينجح الأخير.

تتحطم الكثير من مشروعات وبرامج التنمية على صخرة البيروقراطية القابعة على سلم الهرم التدرجي المركزي المرتفع الممتد من المدن الكبرى إلى المحافظات إلى المراكز إلى القرى. التجميع التدريجي للإدارات نزواً من الوزارات التنفيذية إلى الوحدات المحلية القروية، والتغيرات المؤسسية الهيكيلية والتنظيمية والتشريعية، وتوزيع المخصصات المالية للمحليات وزيادتها النسبية مع زيادة مصاحبة لاختصاصاتها ومهامها، تمثل وغيرها ما يمكن أن يقترحه الاجتماعيون الريفيون لتحقيق اللامركزية والحكم المحلي والمشاركة الشعبية.

4. ضرورة دراسة القيم المجتمعية واتجاهات افراد المجتمع عند التخطيط للتنمية الريفية: إن من الاسس الضرورية لنجاح اي برنامج للتنمية الريفية للمجتمعات المحلية، أن يتم تقدير صحيح ودقيق لاتجاهات وقيم وتطلعات الافراد في كل مجتمع يراد تطبيقه وتطويره. وذلك لأن مثل هذه الدراسة لاتقل أهمية عن الدراسة التي يقوم بها المختصون للتعرف على الموارد الاقتصادية والطبيعية للمجتمع. حيث أن تجاهل النسق القيمي والاتجاهات والمعتقدات يؤدي صعوبة نجاح البرنامج التنموي. كما أننا عندما ندرس النسق القيمي والاتجاهات السائدة في المجتمع، فإننا نستطيع تطوير هذه الامكانات الثقافية لخلق الحوافز والدافع التي تحدث أفراد المجتمع على الكفاح والعمل الدائب من أجل تنمية مجتمعهم وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وبعبارة أخرى فإن التغلب على مشكلة تخلف المجتمع المحلي، يمكن في احداث التغيير السريع في قيم الناس واتجاهاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتطلعاتهم وأنماطهم السلوكية حتى يمكن تحقيق المستوى المرغوب فيه من التنمية، داخل الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع الريفي.



5. ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية: إنه من الضروري إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وبيكولوجية وثقافية حتى يتحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي سريعاً، ذلك لأن النمو الإنساني يأتي نتيجة تفاعل معقد بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيكولوجية. وإذا تجاهلنا جانبًا وركزنا على الآخر، فسيعني هذا نظرية جزئية للطبيعة الإنسانية والنمو الإنساني، فالتكامل من ضروريات التنمية.

6. ضرورةأخذ الصراعات الاجتماعية القائمة في الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الريفية: إن كل تغير ثقافي حاسم سوف يؤدي إلى إحداث تغير في النظام الاجتماعي، أي سوف يؤثر في القيم الاجتماعية المترورة ومن الممكن أن يضعفها أو ان يستبدلها بطائفة من القيم ومظاهر السلوك الجديدة التي قد لا تلتائم والقيم وأساليب السلوك القديمة. ذلك أن تغيير النظام الاجتماعي تغيراً ديناميكياً سوف يعمل على خلق تنوعية كبيرة من القيم وأساليب السلوك الجديدة التي قد تتعارض هي الأخرى فيما بينها علاوة على تعارضها أصلاً مع القيم المترورة. ويؤدي ذلك بدوره إلى خلق صراعات وتعارض بين ممثلي القيم الجديدة، وممثلي القيم المتررة، كما يؤدي إلى فقدان وضوح الرؤية أمام مسيرة المجتمع، وخلق حالة من التخبّط، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في المواقف التي تتطلب ذلك.

7. ضرورة توافر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية اللازمة لتحقيق التنمية الريفية : لما كانت برامج التنمية الريفية تستهدف في المقام الأول استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية استغلالاً رشيداً، فإنه يصبح من الضروري توافر الإمكانيات التي تمكنا من تنفيذ هذه الأهداف التنموية. فمثلاً إذا أردنا إقامة مصانع أو معاٌمل أو مستشفيات ووحدات اجتماعية ، فلا بد من توفر رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء هذه الأهداف، كما لا بد من وجود الأرض التي ستقام عليها هذه المشروعات، كما لا بد من توافر الأفراد الذين سيقومون بالعمل داخل المشروعات ، ومن الممكن أن توفر كل هذه الإمكانيات من خلال التعاون بين الجهات الأهلية والحكومية.

### ثالثاً: معوقات التنمية الريفية للمجتمع المحلي وتحدياتها:

تواجه التنمية الريفية بعض المعوقات والتحديات الاجتماعية والثقافية التي تعمل على تنشيط وتعبئة الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك المناهضة لمشروعات التنمية وتحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية



المبتغة. وقد تتبع هذه التحديات من داخل البناء الاجتماعي والاطار الثقافي للمجتمع وتعرف بالتحديات البنائية، أو من داخل النماذج التخطيطية وتعرف بالتحديات التخطيطية.

ويمكننا أن نتناول فيما يلي بعض هذه المعوقات والتحديات كنماذج للتحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الريفية:

1. المعوقات المادية لتخطيط التنمية الريفية: إن معظم البرامج الانمائية لا تجد طريقها إلى حيث التنفيذ بدون توفر هذه الامكانيات المالية، حيث أن معظم المجتمعات المحلية في البلدان النامية تطلب مستوى كريماً من الحياة، ويقعدها عنه الفقر، ويحول بينها وبينه العجز المادي، فكثير من الأفراد يطمعون في أنماط من الحياة ويسعون بالحاجة إليها وما يصددهم عنها إلا قلة الوسائل. فالعجز المادي يلغى عملية التغيير الحضاري والتنمية من أساسها، ويحيلها إلى نية طيبة قائمة في الصدر وأمنية جميلة في القلوب.

2. النسق القيمي والاتجاهات السائدة في المجتمع: يمثل النسق القيمي مكوناً رئيسياً من مكونات البناء الاجتماعي، يتفاعل مع بقية عناصر وتكوينات البناء يؤثر فيها ويتأثر بها. كما أن القيم تمثل محدداً هاماً من محددات السلوك الإنساني. فقد أثبتت الدراسات أهمية نسق القيم ودوره الفعال في تعضيد مشروعات التنمية أو رفضها، أي أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمي وبرامج ومشروعات التنمية. وتتحدد هذه التأثيرات في أن برامج ومشروعات التنمية الشاملة تؤدي إلى تغيير النسق القيمي، كما أن بعض القيم قد تمارس تأثيراً إيجابياً في التنمية، يتمثل في أن القيم قد تعضد البرنامج التنموي وتشجع أفراد المجتمع على تبني الجديد والحدث من الأفكار أو التكنولوجيا. ومن هذا المنطلق تكون دراسة الوضعية الاجتماعية لقيم المجتمعية السائدة التي ينطوي عليها بناء المجتمع، ذو أهمية في سبيل تطوير القيم الإيجابية لخدمة مشروع التنمية، والتعرف على القيم السلبية التي تناهض التنمية وتحد من فاعليتها. كما يجب أن ندرك حقيقة هامة مؤادها: أن سلبية بعض القيم ومناهضتها للتنمية، لا يعني بأي حال من الأحوال تخلف النسق القيمي التقليدي بصفة عامة.

3. التدرج الاجتماعي والبناء الظبيقي: يعتبر البناء الظبيقي من أهم التحديات الاجتماعية النابعة من البناء الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة التي تقف في سبيل مشروعات التنمية وتترنح بها عن بلوغ أهدافها.

4. الفجوة بين الأهداف الخيالية و الموارد المتاحة: يقع السبب الرئيس في خلق الفجوة بين الأهداف الخيالية والموارد المتاحة على عاتق صناع القرار واجهزتهم وتنظيماتهم البيروقراطية، فهم ينزعون إلى إقامة تصنيع سريع، ويفتقرون إلى النظرة الكلية للمشكلات في مجتمعاتهم المحلية في بلادهم، وما يزيد الأمر سوء هو دفعهم لشعارات ضخمة والتعليق بها مثل: التقدم الاجتماعي، التقدم الاقتصادي، والكافحة الادارية وغيرها من الشعارات، وهذا يؤدي إلى مشكلة كبيرة عند



الفشل في تحقيق هذه الشعارات التي ينادون بها، وقد يضطرهم ذلك إلى اللجوء لإقامة مشاريع خالية ليست مجتمعاتهم في حاجة إليها، على الأقل في خطواتها الأولى على درب التنمية وتكون هذه المشروعات باهظة التكاليف ولن يكون لها ملحة كغيرها من المشروعات ويؤدي ذلك إلى ضياع في الموارد الطبيعية، والطاقة البشرية والمادية.

5. وهناك العديد من المعوقات والتحديات الاجتماعية الأخرى، التي تتحدد في انتشار التخلف في المجتمعات المحلية عامة، والريفية خاصة وشيوخ المعتقدات الخاطئة، والزيادة السكانية، وتجاهل الجوانب الثقافية والإيكولوجية عند تصميم خطة التنمية، وعدم مراعاة النسبة الثقافية، ونقل النماذج التنموية من ثقافات مغايرة تماماً لثقافتنا، وتناول الجزئي لمشكلات التنمية والافتقار إلى استراتيجية واضحة للتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية، وعدم الإلمام بالخصوصية البنيوية والتاريخية للمجتمعات المحلية، وسيطرة المصالح الشخصية على المصالح العامة والخوف من الجديد، والمعوقات الإدارية التي تمثل في تخلف بعض الأجهزة الإدارية، والعجز في الكفايات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية، ونقص الوعي التخطيطي، وغياب المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية. وأخيراً، ينبغي على القائمين على التخطيط للبرامج التنموية الشاملة إدراك طبيعة هذه المعوقات والتحديات الاجتماعية، والتي ينشأ أكثرها من إغفال الجانب السياسيولوجي للتنمية.



## التنمية المستدامة في سوريا

### مفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها:

#### أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

لقد بُرِزَ مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الاعتبارات البيئية التي عكّرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، والأمطار الحامضية، وقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشكلات بيئية تهدّى الحدود الجغرافية للدولة الواحدة. لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والمعنوية، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية، بل زيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

لقد عرّفت التنمية المستدامة بعدة تعريفات، أهمها:

- من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): الاستدامة هي مطالبة التنمية البشرية بسياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة تجعل التنمية قابلة للاستمرار مع عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية واجتماعية.
- غير أن أكثر التعريفات شيوعاً للتنمية المستدامة: "إنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخلي بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهبي للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لاحتياجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتاجاتها".
- وأشهر تعريف للتنمية المستدامة: هو الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية، والجهود المستمرة للقضاء على تدهور البيئة.
- وتعرف الفاو التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) بأنها هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية، ومناسبة من الناحية الاجتماعية".



- بينما عرّفت التنمية الاقتصادية المستدامة: بأنها هي التنمية التي تنتهي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات، ونوعية الموارد الطبيعية، على مرور الوقت.

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر، وتحقيق الرعاية الاجتماعية، على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية، ومحاولة الحد من التدهور البيئي. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

**ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة:** تعد التنمية المستدامة تجسيد متعدد الأبعاد مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فضلاً عن بعد خامس مهم، وهو بعد المتعلق بالسياسات الدولية والمحلية، أي بعد المؤسسي .

**أ- بعد البيئي:** هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة. الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئه مماثله حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة. مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات. ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقة، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة. الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

**ب- بعد الاجتماعي:** وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئه نظيفه وسلامه يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، مسكن، هواء...) فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع سويته المعيشية (عمل، ترفيه، وقود....) دون تقليل فرص الأجيال القادمة. اضافة الى التركيز على التنمية البشرية ورفع مستوى الرعاية الصحية والتعليم وتعزيز دور الانسان للمشاركة في صنع القرارات التنموية. والعنصر الهام الذي يشير اليه بعد الاجتماعي، هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب



الشرق والغرب الريف والمدينة، الدول النامية والدول المتقدمة. كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

**ج- البعد الاقتصادي:** بالمفهوم النظري ينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلوث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجبأخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد. أما عملياً، تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

#### د- البعد التكنولوجي:

يستهدف البعد التكنولوجي على تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنيقة، وأكفاً وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولاً تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتقادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

#### و- البعد المؤسسي:

تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الد Razia للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة.

## تاريخ التنمية في سوريا:



تعد سورياً من البلدان النامية التي بدأت مبكرة في برجمة التطور الاقتصادي لديها، إذ بُرِزَتْ في أعقاب الاستقلال عام 1946 عقبات ومشكلات ضخمة قامت الدولة بمعالجتها، بتصفيه ملكية الاحتكارات الاستعمارية في سوريا أو تقليلها، وتطوير مرافق البنية الأساسية، وقد تطلب ذلك نوعاً من السياسات التنموية، كما اقتضى إقامة المؤسسات التي تتولى دراسة وتنفيذ هذه المهام، وكانت هذه بداية البرامج الحكومية. إلا أن تدخل الدولة في هذا الإطار كان محدوداً في إقامة المشاريع التي تخدم عملية التطور الرأسمالي، خاصة في مجال البنية التحتية، وتبني سياسات اجتماعية جديدة في مجالات الصحة، والتعليم، وتطوير قطاع الخدمات، والجهاز الإداري الحكومي. إلا أن التطور السياسي اللاحق الذي أدى إلى قيام الوحدة بين سوريا ومصر شكل انعطافاً جديداً في السياسات الاقتصادية للدولة، وبلورت فلسفة جديدة في التنمية ربطت بين إزالة التخلف وضرورة إحداث تغييرات في علاقات الملكية كان بدايتها العمل على تحقيق الإصلاح الزراعي. وقد كان لهذه الخطوة دوراً هاماً في توسيع نطاق الملكية العامة كما بدأ مفهوم التخطيط يتخذ بعداً جديداً في سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتعمقت النظرة إليه كمنهج لا بديل عنه لتحقيق أهداف التنمية.

بدأ التجربة الأولى في التخطيط مع إعداد الخطة الخمسية الأولى (1961-1965)، وفي هذه المرحلة بدأ التوجه نحو وضع الدراسات الإجمالية والتفصيلية لتعبئة الموارد المالية، وتحديد المتغيرات الاقتصادية الازمة لوضع الإطار العام للخطة. إلا أن الخطة الخمسية الأولى كانت تفتقر للشمولية والترابط واعتماد الأسلوب الانتقائي في تحديد المشروعات التي تقدمت بها الوزارات والمؤسسات الإدارية والاقتصادية. وفي الخطة الخمسية الثانية (1966-1970) لم يختلف النهج التخططي عما كان عليه في الخطة الخمسية الأولى وبقي البرنامج الاستثماري يشكل العمود الفقري للنشاط التخططي، وخصص الجزء الأكبر من الاستثمارات لمشروعات البنية الأساسية نحو (70%) وأعطي لمشاريع القطاع العام دور رئيسي بلغ نحو (70%) من إجمالي الاستثمارات.

ومنذ عام 1971 وحتى الآن أعدت عشر خطط خمسية ركزت جميعها على:

- معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي ومحارحة البطالة.
- رفع المستوى المعاشي الاجتماعي للسكان وتقعيل دور المرأة في الأسرة والمجتمع.
- تطوير بنى الإنتاج السمعي والخدمي وتطوير بنية الاستثمار.
- تطوير وتوسيع البحث العلمي.
- تعديل البنية الهيكيلية للتصدير والاستيراد.
- حماية البيئة وتحقيق استخدام مستدام للموارد(وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2014).



حيث تهدف استراتيجيات وسياسات الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسية تؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي نوجزها فيما يلي:

**الهدف الأول:** تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع، لتحقيق تنمية ريفية شاملة، تساهم في تحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق خطوات متقدمة نحو تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الأساسية.

**الهدف الثاني:** الاستثمار الاقتصادي، والمرشد للموارد الطبيعية (أرض، مياه، غابات، مراعي) والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث.

**الهدف الثالث:** توفير السلع الزراعية لعامل التصنيع المحلي والتصدير، وتطوير آلية تسويق المنتجات الزراعية، وتشجيع عمليات تصنيعها، للاستفادة من القيمة المضافة، وزيادة الصادرات، وتطوير الصناعات المحلية والتقلدية، والمشاريع المولدة للدخل بالريف.

**الهدف الرابع:** تحديث وسائل الإنتاج والتوسيع في استخدام التقانات الحديثة وتوطينها، وتحسين أساليب استخدامها، وتأمين وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنوعية، والمواصفات، والأسعار المناسبة، وتطوير البحث العلمي، والإرشاد الزراعي، والتعليم، وتأهيل الكوادر البشرية، وتطوير البنية التحتية، والخدمات في الريف.

**الهدف الخامس:** تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية في القطاع الزراعي وفي كافة المجالات.

**الهدف السادس:** اعتماد سياسات سعرية وتسويقية لتوجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج وكفايته، وتحسين نوعيته، وزيادة قدرته التنافسية، وتقديم الدعم للقطاع الزراعي، بما يتواافق مع الأساليب المعتمدة في الدول الأخرى، وينسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

**الهدف السابع:** تبني تعديلات تشريعية وهيكيلية، قادرة على مجاراة متطلبات الخطة، وتحقيق التنمية الزراعية، والريفية وتحسين مستوى المنتجين والحد من الفقر.

## مؤشرات التنمية في سوريا أولاً: المؤشرات الاقتصادية

**المؤشرات الأولية للاقتصاد السوري:** وصل عدد السكان في سوريا إلى 22.5 مليون نسمة عام 2010 وذلك حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، وبلغ معدل الزيادة السنوية للسكان 2.4% بين عامي 2000-2010. وتعتبر سوريا دولة فتية، حيث تتجاوز نسبة السكان الذين أعمارهم أصغر من 14 سنة 35%， وبلغ متوسط عمر السكان 21.1 سنة وذلك في العام 2010 (المرصد الوطني للتنافسية، 2012).



- **معدل النمو الاقتصادي:** حق الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000/2002 وحتى 2009 بـ 6.2% بالأسعار الثابتة لعام 2000 حوالي 5.9% سنوياً. وقد حقق أعلى معدل نمو في عام 2009 وقدره 6.2%. أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 70667 ليرة سورية في عام 2009 بزيادة قدرها 2376 ليرة سورية عن العام السابق.(المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، 2012)

- **توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية :** يتمتع الاقتصاد السوري بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً، تقوم فيها الزراعة والصناعة، والنفط والخدمات، بدورها في النشاط الاقتصادي وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم قطاع الزراعة بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، ويشغل حوالي خمس قوة العمل ويشكل خمس الصادرات غير النفطية (المرصد الوطني للتنافسية، 2012).

في حين بلغت مساهمة قطاع الصناعة والتدين 22%， وقطاع تجارة الجملة والمفرق 28%， وقطاع الخدمات الحكومية 10%， وقطاع النقل والمواصلات والتخزين 10% وفقاً لبيانات (المكتب المركزي للإحصاء، 2011).

## ثانياً: المؤشرات الاجتماعية

**أ - الفقر في سوريا:** بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في سوريا عام 2003/2004 نحو 2.02 مليون فرد (وهو ما يوازي 11.4% من السكان في تلك الفترة). ويرتفع الفقر الإجمالي في سوريا إلى 30.12% باستخدام خطوط فقر إنفاق الأسر المعيشية ليشمل 5.3 مليون شخص. أما باستخدام المقياس الدولي الذي يقدر خط الفقر بدولارين في اليوم، فيعد نحو 10.36% من السوريين من الفقراء. وفي حين ينتشر الفقر بشكل عام في المناطق الريفية بسوريا أكثر من المناطق الحضرية، إلا أن أوجه التباين قد تركزت في البعد الجغرافي، فعلى سبيل المثال، شهدت المناطق الشمالية الشرقية (إدلب، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة) سواء كانت ريفية أو حضرية، أعلى معدلات الفقر سواء من حيث انتشاره، أو من حيث شدته، أو عمقه. من ناحية أخرى، تتمتع المناطق الحضرية الجنوبية بأقل معدلات الفقر، في حين تشهد مناطق الوسط والساحل معدلات متوسطة من الفقر. وقد تراجعت معدلات الفقر بين الأعوام 1997-1996 و 2003-2004 في جميع أنحاء سوريا، وإن اختلفت الأنماط الإقليمية. كما تراجعت معدلات الفقر بصورة ملحوظة في مناطق وسط وجنوب سوريا، خاصة في المناطق الريفية، وكان التراجع متواضع في المناطق الحضرية في الشمال الشرقي والأقاليم الساحلية، بينما تزايد الفقر في المناطق الريفية بتلك الأقاليم.



وتشير التحليلات الشاملة لمسوح إنفاق الأسر المعيشية ( 1996-1997 و 2003-2004) إلى تراجع الفقر في سوريا بصورة عامة بين الأعوام 1997 و 2004، وكان التراجع مدفوعاً بزيادة نصيب الفرد من الإنفاق خاصة في المنطقة الوسطى، وعلى المستوى القومي بزيادة سنوية في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق تبلغ 1.99%. (هيئة تخطيط الدولة، 2005)

وأشار تقرير عن الفقر في سوريا إلى أن ما يقرب من 19% من السوريين معرضون لفترة عابرة من الفقر على أقل تقدير. وقد ظل هذا الخطر شبه ثابت على الرغم من الانخفاض المتوسط في معدلات الفقر فيما بين الأعوام 1996-1997 و 2003-2004.

**بـ- البطالة:** ازدادت معدلات البطالة من 5% عام 1981 إلى 11.6% عام 2002. كما يبلغ عدد الأفراد الذين يعملون أقل من يومين في الأسبوع حوالي 812000 في نيسان 2003، أي 16.2% من قوة العمل. ويشير مسح البطالة لعام 2003 إلى أنها تتركز في صفوف الشباب، وبصفة خاصة في الفئة العمرية 20-24 سنة التي تمثل 24% من العاطلين عن العمل. ينتمي 57% من العاطلين إلى الفئات الأقل تعليماً. وقد ضمت فئات التعليم المتوسط (أساساً التعليم المهني والفنى) 40% من العاطلين عن العمل. أما نسبة 3.2% المتبقية فقد كانت من نصيب الفئات التي حظيت على قسط أعلى من التعليم أي خريجي الجامعات.

في حين تباين معدل البطالة في سوريا بين عامي 2003-2011، فبعد أن وصل إلى 12.3% عام 2004، انخفض عام 2005 إلى أدنى مستوياته إلى 8%， إلا أنه عاود الارتفاع تدريجياً إلى 10.9% عام 2008 ثم انخفض إلى 8.4% عام 2010، ثم ارتفع إلى 14.9% عام 2011. وارتفع معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة إلى 35.8% عام 2011 بعد أن بلغت 16.7% عند أدنى مستوياتها عام 2009 (المرصد الوطني للتنافسية، 2012).

و قبل نهاية عام 2014، كان 82,5 بالمائة تقريباً من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من 60 بالمائة يعانون من الفقر المدقع، وما يزيد عن 50 بالمائة من الأيدي العاملة يعانون من البطالة حالياً<sup>1</sup>، فقد بلغت نسبة انعدام الأمان الغذائي مستويات تثير القلق، إذ لم يعد بمقدور 30 بالمائة من السكان تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية، وأصبح نصف السكان معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي إلى درجة كبيرة. كما تأثر الإنتاج المحلي للأغذية سلباً نتيجة الأزمة، وأمست البلاد الآن تعتمد على الواردات التجارية والمساعدات الغذائية<sup>2</sup>. وحتى تاريخ تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، بلغ عدد الأشخاص المحتجزين للمساعدات الإنسانية 13,5 مليون شخص (كان العدد 12,2 مليون في عام 2014) من بينهم 6 ملايين طفل ويافع.

<sup>1</sup>بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "المؤتمر الثالث لعلن المساعدات الدولية" في الكويت في شهر آذار/مارس 2015.  
<http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/speeches/2015/03/31/helen-clark-statement-at-the-third-international-humanitarian-pledging-conference-for-syria.html>.

<sup>2</sup>تقدير الأمان الغذائي، برنامج الأغذية العالمي 2015.



ج- التعليم: شهد قطاع التعليم تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، تمثل في ارتفاع نسبة القيد الصافي في الصف الأول من التعليم الأساسي من 98% إلى 99.4% بين عامي 2010 و2006. وارتفاع نسبة القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي من 92% إلى 97% لنفس الفترة. وانخفاض في معدل التسرب من التعليم الأساسي من 4.4% إلى 3.6% خلال نفس الفترة. كذلك ارتفاع في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من الناجحين في التعليم الأساسي من 74% إلى 77%. وارتفاع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الجامعي من 28.8% إلى 19.5%. أما نسبة القيد الإجمالية في كافة مراحل التعليم معاً فقد بلغت (%) 57.1 عام 2000، ثم (%) 60.4 عام 2004 وارتفعت إلى (%) 61.5 عام 2010.

أما بالنسبة لعدد المدارس فقد ازداد عدد مدارس التعليم الأساسي من 15693 إلى 17120 مدرسة بين عامي 2006 و2010، وازداد عدد مدارس الثانوية من 1479 إلى 1820 مدرسة بين عامي 2006 و2010 (المكتب المركزي للإحصاء، 2011).

فقد انعكس تطوير استراتيجية التعليم في سوريا وزيادة نشره وتجويهه في جميع المراحل التعليمية، والجهود المبذولة للحد من التسرب في مرحلة التعليم الأساسي إلى مستويات أدنى وفي مجال مكافحة الأمية، بشكل إيجابي على نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ( 15 سنة فأكثر) حيث ارتفعت من (%) 81 عام 2000 إلى (%) 82.9 عام 2004 وإلى (%) 85 عام 2010 .

د- الصحة: حصلت تطورات كمية ونوعية كبيرة أيضاً كان من شأنها ازدياد عدد المستشفيات والأسرة والأطباء والممرضين في كافة المحافظات، وتوسيع حملات اللقاح ضد الأمراض المختلفة وتحسين نوعية الخدمات العلاجية من كافة الأمراض، وكان من نتيجة ذلك تحسين صحة الأفراد وانخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، حيث تراجع معدل وفيات الأطفال دون عمر 5 سنوات من 41.7 إلى 19.3 لكل 1000 مولود حي بين عامي 1993 و2004. وتراجع معدل وفيات الأمهات من 107 إلى 58 لكل 100000 ولادة حية لنفس الفترة (هيئة تخطيط الدولة، 2005).

حيث ازداد عدد المراكز الصحية العامة والتخصصية من 794 إلى 1506، وازداد عدد المشافي من 463 إلى 498 مشفى بين عامي 2006 و2010 (المكتب المركزي للإحصاء، 2011).

### ثالثاً: مؤشرات البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية (بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الكلية) من المكونات الأساسية التي تقدم للمجتمعات المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهي ليست أهداف تنموية بحد ذاتها ولكنها آليات تنموية هامة تساعد على زيادة الإنتاجية، وتحفيز النمو، وزيادة فرص العمل، وتعزيز حالة الرفاه الاجتماعي. حيث حققت شبكة الطرق في سوريا خلال الفترة 2005-1980 معدل نمو سنوي 4%， فقد نمت من 49977 كم في عام 1980 إلى 49977 كم عام



الجامعة الإسلامية



2005، وخلال نفس الفترة حقق قطاع الكهرباء معدل نمو سنوي لإنتاج الطاقة بمقدار 9.8%， إذ ازداد إنتاج سورية من الطاقة الكهربائية من 3837 مليون كيلو واط ساعي عام 1980 إلى 36048 مليون كيلو واط ساعي في العام 2005، أما بالنسبة لتطور قطاع الاتصالات خلال الفترة المذكورة، فقد ازداد عدد الخطوط الهاتفية الثابتة من 286517 خط في عام 1980 إلى 2906563 خط في العام 2005 محققاً بذلك معدل نمو سنوي وقدره 10.1% سنوياً، كما حقق قطاع مياه الشرب والصرف الصحي تحسناً، فقد ازداد إنتاج مياه الشرب من قبل المؤسسة العامة لمياه الشرب من 301.4 مليون متر مكعب عام 1980 إلى 1297.8 مليون متر مكعب في العام 2005 بمعدل نمو سنوي بلغ قدره 6.3%. أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي فإن 73.8% من البيوت تستخدم شبكة الصرف الصحي العامة (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2007).

جامعة دمشق  
Damascus University



## واقع التنمية الريفية في سوريا ودور المؤسسات العامة والخاصة

### أولاً: واقع التنمية الريفية في سوريا

سوريا كغيرها من الدول الساعية إلى حياة أفضل تهدف سياسات التنمية الريفية فيها لتطوير الإنتاج الزراعي، وتحسين دخول المنتجين والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية. وتهدف السياسة التنموية لضمان الاستثمار الاقتصادي المرشد للموارد الطبيعية، والاستفادة منها بما يحقق استدامتها، والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث. ويعطى اهتمام خاص للتصنيع الزراعي، ولتدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج، ويساهم النظام المصرفي في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه، وتتبني الدولة سياسات سحرية وتسويقية لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته. وتعطي الدولة اهتماماً خاصاً لبرامج تمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في العمل التنموي، عن طريق تقديم خدمات التدريب وتوفير القروض.

على الرغم من أن الزراعة وحدها، لا يمكنها أن تحسن مستقبل التشغيل في المناطق الريفية، إلا أنها ما تزال تلعب دوراً رئيساً في تأمين الدخل، وفرص العمل، والأمن الغذائي في الريف. لقد أخذت الحكومة السورية ذلك بعين الاعتبار، حيث قامت بعمليات تنسيق لتحقيق أفضل مستويات التعاون من أجل تنفيذ أنشطة التنمية الريفية. فعلى المستوى المحلي تهدف العملية إلى توحيد المسؤوليات المتعلقة بالوزارات من جهة، ويتأسس علاقتها شراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى. و كنتيجة لذلك تمت المباشرة بالعديد من الاستثمارات فيما يخص البنية التحتية والتنمية الزراعية، وذلك لمنع الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية أو إلى البلدان المجاورة. حيث تم التوجه في السنوات الأخيرة نحو تنمية النشاطات الصغيرة غير الزراعية في الريف للحد من ظاهرة البطالة. هذا التوجه الجديد يشجع على تطوير الشروط المناسبة التي تعزز من نمو وازدهار القطاع الريفي، الأمر الذي ظهره العديد من برامج، ومشروعات التنمية الزراعية، والريفية، سواء كانت متعددة الأغراض، أو مشاريع مساعدة الفقراء التي تم الشروع بها في سوريا، والتي تركز على تحسين ظروف المعيشة (تحسين البنية التحتية للطرق- استصلاح الأراضي- النشاطات المولدة للدخل للمرأة الريفية- التنوع الزراعي- زيادة الإنتاجية الزراعية- تدريب الأسر الريفية- قروض تربية الماشية ... وغيرها).



والهدف الرئيسي منها هو الحد من البطالة، وعلى وجه الخصوص زيادة أيام العمل الزراعي، من أجل تقليل هجرة اليد العاملة الريفية وزيادة دخول المزارعين. وفي العام 2002 قامت الحكومة وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتأسيس الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (المسمى سابقاً بالهيئة العامة لمكافحة البطالة) كمشروع مدته خمس سنوات، وبميزانية بلغت 5 مليارات ليرة سورية، وذلك لإدارة أنشطة تدريبية للبدء بمشروعات صغيرة. تهدف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات إلى:

الحد من البطالة، والفقر عبر التمويل، وتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. بالإضافة إلى ما سبق يواصل البرنامج تحسين أوضاع سكان الريف والحضر، عبر خلق فرص عمل جديدة للشباب، من الذكور والإناث الذين يعانون من البطالة.

يمتلك المشروع مصدرين للتمويل: مصدر خارجي من القروض والهبات المقدمة من الدول المانحة، ومصدر محلي من الحكومة.

حيث تستخدم القروض الخارجية عادة لتمويل المشروعات المولدة للدخل بشكل قروض.

في حين أن الهبات الممنوحة تستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية في المناطق المهمشة والأكثر حرجاً.

هناك ثلاثة برامج رئيسية: (أ) القروض الصغيرة والأسرية (ب) مشاريع العمل العامة والأسرية (ج) مشاريع التنمية الاجتماعية.

تم تقديم العديد من القروض أيضاً عبر المصادر المختلفة (الزراعي- الصناعي...) حسب مجالات اهتمام كل منها، ويمكن إعطاء القروض للمستفيدين بشكل كامل، وعلى عدة دفعات حسب تقدم المشروع وطبيعة النشاط الذي يقوم به. كما يوجد بعض البرامج الهدافة إلى تطوير المهارات البشرية في إدارة المشاريع، وذلك في المناطق الريفية والحضرية. هذه البرامج تعمل على القيام بدورات تدريبية لتطوير المهارات الخاصة. وقد تم توجيه دورات خاصة للمرأة في الريف والحضر، حيث تمحض على المستفيدين تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للأفكار التي يطرحونها في مشاريعهم والتي يمكن أن تكون زراعية أو صناعية أو خدمية. وفي العام 2005 تضمنت خطة الهيئة العامة لمكافحة البطالة 1239 مشروعأً زراعياً و 1631 مشروعأً صناعياً و 1630 مشروعأً خدمياً. وقد تم تمويل ما مجموعه 6752 مشروعأً من قبل المصرف الزراعي، والمصرف الصناعي، ومصرف التسليف الشعبي، ومصرف التوفير. ونظرأً لما حققته الهيئة من نجاح، وما أظهرته من وعي، وإحاطة بالبرنامج، تم توسيعها لتصبح الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وذلك في أواخر العام 2006 (بموجب المرسوم رقم 39 بتاريخ 14/9/2006). وكدليل على التزام الحكومة بإنجاح



البرنامج، رفعت الهيئة سقف الإقراض من 3 مليون ليرة سورية إلى 15 مليون ليرة سورية. بالإضافة لما سبق أسمت الهيئة لعدد من حاضنات الأعمال في مدينة نوى (في محافظة درعا)، وفي مدينة الباب (محافظة حلب)، من أجل تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البدء بأعمالهم الخاصة (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008).

### ثانياً: دور المؤسسات العامة والخاصة في التنمية الريفية

تحكم المؤسسات العامة في سوريا بجزء كبير من التنمية الريفية والزراعية. حيث تعتبر كل من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، والاتحاد العام للفلاحين، ووزارة الري، ووزارة الإدارة المحلية، والبيئة، والهيئة العامة لمكافحة البطالة، المؤسسات الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ خطة الدولة في القطاع الريفي. ويتم التخطيط والتنسيق بين هذه الجهات لجميع النشاطات الزراعية سنوياً، لزيادة الإنتاج والإنتاجية إلى حدودها القصوى.

**1 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي:** تعد وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مسؤولة عن النشاطات التنموية المتعلقة بالزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، والثروة السمكية. وتعمل من خلال عدد من المديريات على المستوى المركزي والمحافظات، وتعنى المديريات المركزية بشكل رئيس بتنمية السياسة على مستوى القطر، ووضع مسودات التشريعات وتقديم الدعم الفني للكادر الحقلي، وتقدم مديرية الإرشاد الزراعي التوجيه والمشورة الفنية، ونقل التكنولوجيا للمزارعين، وماركي ومربي الثروة الحيوانية، وللمرأة الريفية. يتم تنظيم الإرشاد الحقلي على مستوى المحافظات، وتنظيم المصالح على مستوى المحافظة، والعمل الإرشادي على مستوى القرية، وينفذ الإرشاد على مستوى الحقل من خلال الوحدات الإرشادية، كما تنفذ البحوث الريفية من خلال الهيئة العامة للبحوث العلمية الريفية. كما قامت الوزارة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الريفية خلال العقود الماضية، بالتعاون مع عدد من المنظمات والصناديق العربية والدولية، والتي تركزت في مجملها على استصلاح الأراضي المحجرة، وإقامة مشاريع الري الحكومي، وتمكين المرأة الريفية، ومساعدة صغار المزارعين بمنهم القروض، بتسهيلات وفوائد تشجيعية لإقامة مشاريع صغيرة ووحدات للصناعات الريفية التقليدية، الأمر الذي ساعد على إحداث نوع من التنمية الريفية، في مناطق عمل هذه المشاريع بما فيها من تطوير للإنتاج الزراعي وزيادة دخل المزارع، وبالتالي تلبية متطلباته الغذائية.

**2 - الاتحاد العام للفلاحين:** قام أول تنظيم فلاحي في سوريا عام 1969، وقد رافق إنشاء هذا التنظيم الفلاحي تكوين التنظيم التعاوني ممثلاً بالاتحاد التعاوني الزراعي حيث عمل كلا التنظيمين على القضاء على المرتكزات المادية والسياسية للإقطاع، الذي كان مهيمناً في تلك الفترة. ورغبة في تجاوز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين المزدوج عن طريق التنظيمين المذكورين. فقد عملت الدولة على دمجهما في تنظيم واحد عام 1974. ويمكن إيجاز أهداف التنظيم الفلاحي في



سورية في المجال الزراعي من خلال مساهمته في تحقيق الثورة الزراعية، سواء في تغيير العلاقات الإنتاجية الرأسمالية والإقطاعية، أو في إتباع أساليب الإنتاج الزراعي الحديثة وذلك بالإسهام في إنجاح الخطط الزراعية العلمية.

**3 - وزارة الري:** تتحمل وزارة الري المسؤولية الكلية لإدارة موارد المياه فيما يتعلق بـ :

- صياغة السياسة والبحوث "الدراسات" الخاصة بتنمية مصادر المياه بما في ذلك كمية ونوعية المياه وتوزيع الحصص فيما بين القطاعات.

- جمع البيانات ومراقبة وإصدار تراخيص المياه للمياه الجوفية والسطحية.

- بناء وتحطيط وتشغيل وإدارة المنشآت المائية مثل السدود والأفقيات ومحطات الضخ.

وتقوم الشركة العامة للدراسات المائية بتنفيذ الاستقصاءات والدراسات وتصميم مشاريع ري واستصلاح أراضي. من ناحية أخرى فإن مسؤولية إدارة المياه على مستوى الحقق والإرشاد والخدمات البحثية للمزارعين تقع على عاتق وزارة الزراعة، ويتم التنسيق الكلي بين وزارة الزراعة ووزارة الري لمواجهة التحديات المستقبلية في فترة ندرة المياه من خلال هيئة تحطيط الدولة.

**4 - وزارة الإدارة المحلية والبيئة:** وهي الوزارة الأساسية المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية والبيئة في سوريا، وهي مسؤولة عن الفعاليات التالية:

- تحديد المشكلات البيئية التي تواجه البلاد.

- وضع سياسة بيئية وإعداد إستراتيجية وخطط عمل وطنية وبرامج تنفيذها.

- تعزيز الوعي العام حول أهمية حماية ورعاية البيئة.

- مراقبة فعاليات المنشآت العامة والخاصة للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير البيئية.

**5 - هيئة التشغيل وتنمية المشروعات :** أُسست هذه الهيئة عام 2001 باسم الهيئة العامة لمكافحة البطالة كهيئة قانونية مستقلة إدارياً ومالياً، تتبع لمكتب رئيس الوزراء، ونظراً إلى العباء التقليدية التي وقع على عاتق هذه الهيئة، من حيث معالجة مشكلة البطالة في سوريا، ولتعزيز مساهمة جميع الوزارات بحل مشكلة البطالة، تم تغيير اسم الهيئة العامة لمكافحة البطالة إلى هيئة التشغيل وتنمية المشروعات. قام برنامج هذه الهيئة على إيجاد 440 ألف فرصة عمل في خمس سنوات ( حتى نهاية عام 2007 ) وقد تم لذلك رصد 50 مليار ليرة سورية ( 1 مiliar دولار أمريكي ) كقرفوص من المصادر الدولية والوطنية، وحتى تاريخه كان المصدر الرئيسي للتمويل هو الحكومة السورية.

و هناك هدفان رئيسان لهيئة التشغيل وتنمية المشروعات هما: (أ) إيجاد فرص عمل عبر إنشاء مشاريع صغيرة وصغيرة جداً ومتعددة. (ب) تنفيذ برامج الأعمال العامة في المناطق الريفية المحرومة.

وتقدم هيئة التشغيل وتنمية المشروعات المساعدة الفنية والمهارات والتعليمات التكنولوجية، للتعریف حول كيفية دعم فعاليات توليد الدخل، وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع الأعمال



التجارية. وتحصص أكثر من 70% من ميزانيتها السنوية للفعاليات المولدة للدخل والمشاريع الصغيرة والمتوسطة جداً، كما أنها ممثلة في 14 محافظة ولديها 34 مركزاً للتدريب كل منها قادر على تدريب 1000 مترب سنوياً. وتعمل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات من خلال وكالات وسيطة وتمكح قروضها بشكل رئيسي، من خلال مصارف، وبدرجة أقل بكثير من خلال المنظمات غير الحكومية.

**6 - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:** كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ نشأتها، من أوائل الوزارات التي وجهت جهودها وخدماتها للريف السوري، وذلك بإنشاء مديرية خاصة بها، سميت مديرية إنعاش الريف التي اهتمت بدراسة أحوال الريف ومشاكله، ووضع خطط لإنعاش القرى، وبالتالي زيادة دخل السكان الريفيين، وأنشأت مراكز إنعاش الريف التي كان الغرض منها كما ورد في وثيقة إنشائها: "غاية مركز إنعاش الريف العناية بالنواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية والزراعية والمعمارية في المنطقة الريفية التابعة له، وتوفير مختلف الخدمات المتعلقة بهذه النواحي، وتوجيه الأهالي ومساعدتهم على تحقيق المشروعات الأهلية ذات النفع العام، بغية إنعاش المنطقة وإصلاح قراها، ورفع مستوى معيشة سكانها". ويوجد إلى جانب مركز إنعاش الريف مشروع الصناعات الريفية الذي يهدف إلى نشر وتطوير الصناعات الريفية، بغية إيجاد فرص للعمل تمكن من امتصاص اليد العاملة المتعطلة، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الريفية. وقد تناول المشروع في مرحلته الأولى - اعتباراً من عام 1962 - الاهتمام بصناعة البسط والسجاد، إذ أنشئت في تلك السنة وحدات إرشادية مهمتها تدريب المنتسبين إليها على تعلم الصناعة واستعمال وسائل الإنتاج المحسنة وتزويدهم بالثقافة والمعلومات الفنية ورفع مستوى المهني وتسويق إنتاجهم بغية تأمين مورد لهم لزيادة دخفهم. وانطلق المشروع في مرحلته الثانية - الخطة الخمسية الثانية 1966/1970 - خطوة إلى الأمام فاستقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المشاغل الإنتاجية، ووضعتها تحت تصرف الوحدات الإرشادية.

**7 - المصرف الزراعي التعاوني :** يقوم المصرف الزراعي التعاوني بدور هام في تطوير الريف، عن طريق تقديم القروض بمختلف أنواعها: القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل - النقدية والعينية. إلى كل من الجمعيات التعاونية بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ويقوم المصرف إلى جانب عمليات الإقراض ببناء المستودعات للمحاصيل الزراعية لكل من القطاعين التعاوني والعام. وتهدف إجراءات الإقراض والتقسيم والإعفاء للمصرف الزراعي التعاوني، بالإضافة إلى إجراءات منح التسهيلات الخاصة بالقطاعين التعاوني والعام لتطوير الريف، ومساعدة المزارع بالدرجة الأولى في حل مشاكله الخاصة، وذلك حسب الخطط والأهداف العامة التي وضعها المصرف لنفسه في هذا الخصوص، والقائمة على تشجيع وتمويل جميع



فروع الاقتصاد الزراعي في مختلف القطاعات الثلاث، وتقديم كافة الخدمات والأدوات والآلات اللازمة لتحقيق النهضة الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق رفاه الفلاح.

**8- المنظمات غير الحكومية:** هناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية في سوريا، ومن أهم هذه المنظمات صندوق التنمية الريفية المتكاملة (فردوس): أسس هذا الصندوق في تموز 2001، وهو منظمة خيرية غير نفعية، تهدف إلى تحسين واقع الريف السوري اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، عبر التنمية ومن خلال إشراك المجتمع في عملية التنمية. تركزت فعالية هذا الصندوق في البداية وبشكل رئيسي في مجال التنمية، والقروض الصغيرة، والتدريب والتعليم، وقام الصندوق مؤخراً بتوسيع مجال عمله ليشمل المناطق الريفية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال الزراعة والسياحة والرعاية الصحية والتعليم وتمديدات المياه والطاقة والمشاريع المالية مثل القروض الصغيرة. تقوم فكرة عمل الصندوق على تقوية وتعزيز مقدرة الأفراد والمجتمعات الصغيرة مع احترام القيم الثقافية والتقاليد السائدة والتراث المحلي. ومن الأهداف التي تسعى فردوس لتحقيقها، رعاية الطابع التنموي المحلي، ورفع وتيرة مشاركة السكان المحليين في تحسين نمط حياتهم، وأداء واجبهم في تطوير أنفسهم. لا يمتلك الصندوق فريق عمل متفرغ، بل يعتمد على المتطوعين والمجتمع المحلي، ويذهب الصندوق إلى أبعد المناطق في الريف لتنفيذ مشروعياته، ويقوم بتقديم قروض التنمية الصغيرة دون فوائد أو حتى ضمانات. وقد وزع هذا الصندوق حتى غاية عام 2004 أكثر من 23 مليون ليرة سورية كقرض بدون فوائد. وتم إنشاء أحد عشر مركز تدريبي للكمبيوتر في ريف تسع محافظات. ويسعى الصندوق للوصول إلى 6500 قرية في الريف السوري.

#### 9- المنظمات الدولية والإقليمية:

**أ- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP):** ينفذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أكثر من عشرين مشروعًا حيث يقدم الدعم لبعض مشاريع التنمية الريفية، وتتضمن مساعدات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دعم الاستراتيجية الوطنية للإصلاح الاقتصادي، والتنمية الإقليمية المتوازنة، باستخدام الدروس المكتسبة من أجل إصلاح وطني في المستقبل. ويقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الدعم لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، في تأسيس بعض المشاريع في مجال صحة وإنتاج الثروة الحيوانية، وإدارة المراعي، ويقوم البرنامج أيضاً بتخصيص منح من صندوق البيئة العالمي، ووكالات مالية أخرى، لدعم مشاريع حول بناء القدرات والإدارة العالمية للبيئة، ومكافحة التصحر، والتنوع الحيوي، والمناطق المحمية في سوريا.

**ب- منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO):** قامت منظمة الزراعة والأغذية الدولية بدعم مراكز التدريب وورشات العمل والندوات وتحسين الأغنام، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا.



الْبَرَأَةِ الْعُمَّارِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ



تـ. المشاريع التنموية التي يدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) منذ عام 1982 بمساعدة سوريا بتقديم ست قروض بقيمة إجمالية وصلت إلى 77.5 مليون وحدة سحب وعدد من المنح. امتازت المشاريع المدعومةـ والتي كانت مختلفة بتغطيتها وهدفهاـ بمساهمات كبيرة من مجموعة مختلفة من الممولين.

جـ. المركز الدولي للبحوث الزراعية في المنطقة الجافة: تم تأسيس المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) عام 1977 حيث يقع المركز الرئيسي لها على بعد 30 كم جنوبى حلب. حيث يعمل المركز في مجال البيانات الجافة وشبه الجافة على مستوى العالم.

حـ. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة(أكساد): تم تأسيس المركز العربي لدراسات المناطق العربية، ويعمل على تطوير وصيانة الموارد الطبيعية في المناطق الجافة العربية.

زـ. شبكة الآغا خان للتنمية: تعمل شبكة تنمية الآغا خان في النشاطات التنموية ابتداءً من الصحة والتعليم والموروث الثقافي والتنمية الريفية، انتهاءً بالتمويل الصغير وله عدة فروع، وتترواح القروض التي تمنحها الشبكة من 200-5000 دولار أمريكي.

وـ. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD): حيث يقوم الصندوق بمساعدة سوريا عن طريق تقديم ستة قروض بقيمة إجمالية وصلت إلى 77.5 مليون وحدة سحب، وعدد من المنح .



## مشاريع التنمية الريفية في سوريا

### أولاً: مشروع التنمية الريفية في المنطقة الجنوبية

مشروع تموي زراعي ريفي ممول من منظمات دولية مختلفة، يهدف إلى إحداث تنمية ريفية و زراعية في المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية السورية (محافظات ريف دمشق و درعا والسويداء والقنيطرة).  
يتتألف المشروع من مرحلتين الأولى ما بين أعوام ( 1992-1986 ) ، والثانية ما بين أعوام ( 2003-1993 ).

أ- المرحلة الأولى (1992-1986) ومن أهم إنجازاتها:

(1) خطة الاستصلاح: تم استصلاح 54337 هكتار استفاد منها 18 ألف أسرة.

(2) إنجاز نحو 185 / كم من الطرقات الريفية.

(3) إحداث مركز التدريب على الآلات الزراعية بدرعا وتدريب فيه / 579 / فلاح و 218 / طالب من طلاب الثانويات الزراعية و 165 / مهندس زراعي.

(4) منح قروض نحو 315 / فلاح على شكل قروض زراعية عينية (آلات زراعية) وزع خلالها 73 / جرار بستنة و 247 / جرار زراعي و 13 / حصادة دراسة.

ب- المرحلة الثانية (1993-2003) ومن أهم إنجازاتها:

(1) خطة الاستصلاح: تم استصلاح 60120 هكتار.

(2) في مجال الإرشاد الزراعي: تم تدريب واستفادة 19152 أسرة.

وتم تزويدي 140 / وحدة إرشادية تابعة لمنطقة المشروع بكافة مستلزمات العمل الإرشادي.

(3) في مجال المرأة الريفية: تم استفادة وتدريب 52725 / امرأة بنشاطات إرشادية مختلفة.

(4) في مجال القروض الزراعية: تم منح 8170 قرضاً.

(5) في مجال الثروة الحيوانية: تم توزيع / 443 / رأس من الأبقار، و / 5068 / رأس من الأغنام، و / 128 / رأس من الماعز الشامي، و / 45000 / طير دجاج بياض، و / 18 / رأس ماعز جبلي محسن، و / 36 / كبش أغنام.

وتم تجهيز مبني لتجميل الحليب في قرية نبع الصخر في القنيطرة.

(6) في مجال الإعلام الزراعي: تجهيز استديو تلفزيوني بالمعدات والتجهيزات اللازمة لإنتاج الأفلام التلفزيونية في مديرية الإرشاد الريفي. وتوزيع / 7 / وحدات مونتاج فيديو على مديريات الريفة و مراكز التدريب ومديرية الإرشاد. وإصدار سنوي لعدد من المطبوعات والنشرات الريفية و وزعت على الفلاحين مجاناً.



7) في مجال التأهيل والتدريب: تم تدريب / 409 مهندساً ومهندسة من خلال / 44 دورة تدريبية خارجية. وتدريب / 674 فنياً وفنية تدريباً داخلياً بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية. واستقاد / 10 خبراء متخصصين في مجالات مختلفة تخص نشاطات المشروع. وإقامة / 22 ورشة عمل استفاد منها / 665 مشارك حول مواضيع مختلفة.

### ثانياً: مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص (1995-2004)

من أهم إنجازات المشروع:

- 1) في مجال استصلاح الأراضي:نفذ المشروع استصلاح مساحة / 15434.6 هكتار منها نحو / 12 ألف هكتار داخل منطقة المشروع، والباقي لصالح أعمال مديريات الحراج والبادية ومنشأة الأسد، تم تنفيذها في الأوقات التي يتعدى العمل داخل منطقة المشروع لأسباب تتعلق بالظروف الزراعية والمناخية.
- 2) في مجال الإرشاد الزراعي وتطوير المرأة الريفية نفذت الأعمال التالية:
  - / 11002 نشاطاً إرشادياً استقاد منه / 83256 امرأة ومزارع.
  - / 1001 دورة تدريبية للمزارعين استقاد منها / 25197 مزارعاً.
  - / 89 دورة تدريبية داخلية للعاملين استقاد منها / 950 مهندساً وفنياً.
  - / 232 دورة تدريبية لتنمية المرأة الريفية استقادت منها / 3874 امرأة ريفية.
  - تنفيذ / 85 حقلً إرشادياً في منطقة المشروع.
  - تنفيذ / 8 موقع بحثية على زراعة الأشجار المثمرة والشجيرات الرعوية في منطقة الاستقرار الرابعة.
  - تنفيذ تجربة على الري بالتنقيط باستخدام المياه الكبريتية.
  - تنفيذ / 248 قرض مولد للدخل للنساء الريفيات في مجال تربية الأغنام والتريكو والخياطة استفادت منه / 53 عائلة ريفية، وهناك / 70 قرض قيد التنفيذ.

### ثالثاً: مشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص في حلب

من أهم إنجازات المشروع:

المرحلة الأولى (1999-2002): تم تأسيس شبكة تتكون من 20 صندوقاً تنموياً. وتتنظيم 4500 شخص كأعضاء مساهمين في الصناديق وجمع حوالي 6.3 مليون ليرة سورية من أعضاء الصناديق. ومنح 2500 قرض بمبلغ إجمالي قدره حوالي 76 مليون ليرة سورية.

المرحلة الثانية (2003-2011): توسيع الشبكة بتأسيس 12 صندوقاً جديداً للتنمية. ووصول عدد القروض الممنوحة إلى 16300 قرضاً، بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 6298 ألف ل.س، ويبلغ عدد المقترضين 5827 مقترضاً وعدد القروض القائمة المستحقة الدفع 882 قرضاً بمبلغ قدره 45893 ألف ل.س.



- في عام 2011 تم منح 521 قرضاً بمبلغ 33 مليون ليرة سورية لتمويل أنشطة مختلفة معظمها في الثروة الحيوانية.
- تنفيذ نشاطات زراعية وتجارية على مستوى القرية والمشاركة في معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية من الأشغال اليدوية.
- تنفيذ عدد من الدورات في مجالات محو الأمية والأشغال اليدوية للنساء الريفيات في منطقة عمل المشروع.

#### رابعاً: مشروع التنمية المتكاملة في الbadia السورية (1998-2006)

ينفذ المشروع في / 8 / محافظات (درعا، السويداء، حمص، حماة، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة)، ويغطي مساحة تقدر بـ 3 مليون هكتار، تشكل 29% من مساحة الbadia السورية، ينفذ المشروع خلال ثمان سنوات، بدءاً من عام 1999 .  
من أهم إنجازات المشروع:

(1) في مجال تنمية المزروع : تم إعادة بذر مساحة 60595 / هكتار من 178 / ألف هكتار. وغرس مساحة 29683 / هكتار من 94 / ألف هكتار. وحماية مساحة 252120 / هكتار من 980 / ألف هكتار. وتم جمع 388 / طن من البذور الرعوية. وتم إنشاء ستة مراكز لإنتاج البذور الرعوية في المحافظات بمساحة إجمالية 1675 / هكتار. ويتم متابعة تنفيذ دراسات مسح الموارد الطبيعية التي ينفذها المركز العربي أكساذ بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، وتم استلام الخارطة الأولية لدراسات الغطاء النباتي من المركز العربي.

(2) في مجال الثروة الحيوانية: تم تشكيل شبكة أنعام العواس بالقرار رقم / 68 / تاريخ 2001/11/20 ، وتم انتساب 53 / مربى إلى الشبكة. وتم تجهيز سبعة مراكز بيطرية في الوحدات الداعمة للمشروع وتزويد فرعى درعا والسويداء بالأدوات اللازمة وتقدم حالياً خدماتها البيطرية للمربيين (تحصينات ومعالجات من الأمراض الفطرية والطفيلية والجرثومية والفiroسيه). وتم توريد 150 / حبيس عزل للتلقيح / 40 / قبان لوزن النعاج و / 40 / ميزان لوزن المواليد و / 40 / ميزان لأخذ قراءات الحليب، وزعت على المربيين المنضمين لشبكة مربى أنعام العواس. ودراسات فنية للعروض المقدمة للتجهيزات الخاصة بإنتاج حبباتسائل المنوي لمخبر مركز الكريم إضافة للمعدات والتجهيزات الأخرى. تم شراء 8 / أجهزة كمبيوتر مع ملحقاتها لزوم المراكز البيطرية. وتم ترقيم 3329 / رأس من أنعام العواس وتوزيع 240 / كبش محسن على المربيين من ضمن أعمال شبكة مربى أنعام العواس، وتم الإعلان على شراء الإسفنج الهرموني وهرمون P.M.S.G لزوم شبكة مربى أنعام العواس.

(3) في مجال تنمية المجتمع المحلي : إنجاز 284 / دورات محو أمية، استفاد منها 6414 / مستفيد ومستفيدة، وتنفيذ 50 / دورات خياطة وتریکو. وتنفيذ 61 / دورات صحة أسرية و 9 / دورات قبلية



و 49/ دورة صناعات غذائية و 23/ دورة كمبيوتر و 11/ دورة لغة. إنجاز 96/ ندوة توعية وجولة اطلاعية على مراعي و زيارات ميدانية و جولتين إطلاعيتين إلى مركز الكريم و جررين بحثة للإطلاع على التحسين الوراثي للأغنام. الانتهاء من المرحلة الأولى للمسح الاجتماعي، وتم إعداد التقرير النهائي وتوزيعه.

4) في مجال القروض: توزيع 55/ جرار كفروض عينية للأخوة المربيين بالتعاون مع المصرف الزراعي والشركة العامة للآليات الزراعية. وتوزيع 240/ كبس محسن، وهو عدد أقل من المخطط له بسبب عدم توفر العدد اللازم في مراكز إنتاج الكباش المحسنة.

#### خامساً: مشروع التنمية الريفية في محافظة إدلب

إنجازات المشروع :

1) التمويل الصغير: بداية تم الاتفاق مع الـ UNDP على تقديم منحة مقدارها (1.3) مليون دولار في أواخر عام 2005 لتمويل المشاريع الصغيرة، إلا أن الـ UNDP انسحب من تمويل هذا القسم، ثم تم الاتفاق مع إيفاد على تمويله كقرض بمبلغ (840) ألف دولار.

2) قسم استصلاح الأراضي: بلغ إجمالي استصلاح الأراضي المنفذ / 4551 / و تتضمن / 3608 هكتار تشجير و 943 هكتار محاصيل، من أصل المساحة البالغة / 20000 / هكتار، بنسبة تنفيذ .%23

3) النشاطات التدريبية: بلغت نسبة التنفيذ .%97

#### سادساً: مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية

أهم إنجازات المشروع :

1) تشكيل لجان التنمية في القرى المستهدفة وتدريبها.

2) وضع خطط تنموية لكل قرية على أساس علمية وعملية.

3) تنفيذ دورات محو أمية و توعية صحية و بيئية و تدريب الشباب العاطل عن العمل وإكسابه مهارات مختلفة.

4) افتتاح صناديق التمويل الصغير في القرى المستهدفة، حيث تم تحديد 17 قرية لتأسيس صناديق التمويل الريفي الصغير، وفتح الحسابات الخاصة بها في المصرف التجاري السوري وفق خطة عام 2014 (في محافظات حماة، حمص، الحسكة، القنيطرة، السويداء)، ووصل عدد الصناديق في المحافظات إلى 34 صندوقاً، وبلغ عدد المساهمين 4222 مساهمأً.

5) تم منح حوالي 750 قرضاً بقيمة 33 مليون ليرة سورية، ووصلت مبالغ القروض الممنوحة في عام 2014 إلى أكثر من 21.3 مليون ليرة سورية، وبلغت نسبة الالتزام بالسداد من قبل المقترضين .%100.

6) دعم الوحدات الإرشادية بالتجهيزات اللازمة والسيارات.



- (7) دعم مراكز البحث العلمية بتجهيزات مختلفة.
- (8) المساهمة في التحول للري الحديث.
- (9) تأسيس مخبر الري الحديث في الحسكة.
- (10) توزيع طبادات شمسية.
- (11) توزيع وحدات الغاز الحيوي... الخ

#### سابعاً: مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساخنة(1996-2005)

يشمل المشروع أربع محافظات هي: حمص، حماة، اللاذقية، طرطوس.  
إنجازات المشروع:

- (1) في مجال استصلاح الأراضي والبني الأساسية:  
بلغت المساحة المستصلحة 3458 هكتار.  
تم بناء ورشتين مركزيتين في حمص واللاذقية.  
تم إنشاء مركزين لتجمیع الآليات الثقيلة في (حماة وطرطوس) والكاذيات اللازمة.  
تم إنجاز مبني الفرع في حمص وحماة وتأهيل مبني الفرع في اللاذقية وطرطوس.
- (2) في مجال الإرشاد الزراعي وتنمية المجتمع المحلي:  
تم تجهيز 182 وحدة إرشادية بالآلات والمفروشات المكتبية ومعدات التقليم والتطعيم ومعدات تربية النحل وترامس تلقيح اصطناعي وصيدلية إسعاف أولية وبرادات وأفران غاز ووحدات مطبخ كاملة وتم توزيع 167 جهاز كمبيوتر وتوزيع 50 ماكينة خياطة عادية و 24 ماكينة تريكو بغرض التدريب.  
تم تنفيذ 13 دورة تدريبية خارجية و 236 دورة تدريبية داخلية و 156 دورة تدريبية للمزارعين، و 35 دورة تدريبية للمهندسات في مجال المرأة الريفية و 1178 دورة تدريبية للنساء الريفيات في مواضيع مختلفة. وتنفيذ 362 نشاط إرشادي متعدد.
- (3) في مجال تنمية الثروة الحيوانية:  
تم إنشاء 4 مراكز بيطرية، مركز في كل محافظة، وتم تأمين 4 قطاعات في المراكز البيطرية التابعة للمشروع وتجهيز المراكز البيطرية بالمعدات والأجهزة اللازمة، وهناك 4 وحدات بيطرية متنقلة تم إعادة الإعلان عنها.
- (4) في مجال دعم إمدادات المياه:  
تم تأهيل ينابيع عدد 73 في محافظة اللاذقية.  
خزانات تجمیع مياه أمطار بطرطوس عدد 75.  
استكمال آبار مياه الشرب في حمص عدد 20.  
خزانات آبار في حمص عدد 18.  
خزانات قرى لمياه الشرب في حماة عدد 23.



آبار لمياه الشرب في حماة عدد 1/.  
إنشاء خزان ماء عالي سعة 60/ متر مكعب في حماة.  
تم تسلیم 18/ بئر مع كامل تجهیزاتها وملحقاتها إلى المؤسسة العامة لمياه الشرب بحمص ويتم التجهیز لتسلیم بئرین آخرين.  
(5) في مجال الإقراض الزراعي:  
تم تنفيذ 1732/ قرض استقاد منه 1719/ مزارعاً ومزارعة.

### ثامناً: مشروع تطوير التشجير المثمر

يعتبر المشروع من المشاريع الحيوية الهامة التي تنفذها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المقر الرئيس لمكتب المشروع محافظة دمشق يتبع له ستة فروع رئيسية في محافظات (ريف دمشق - حمص - حماه - حلب - طرطوس - اللاذقية) بدأ المشروع بالعمل عام 1986 وهو ممول من مؤسسة قروض الإعمار الألمانية بمبلغ 96.8 مليون مارك غربي منها 58.4 مليون مارك لصالح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لشراء آليات ومعدات وخدمات استشارية و 38.4 مليون مارك لصالح المصرف الزراعي التعاوني لتمويل قروض المزارعين المشاركين بالمشروع، ويتم حالياً التمويل الداخلي للمشروع لمتابعة تنفيذ الخطط المقررة والمحافظة على جاهزية الآليات.  
يهدف المشروع إلى إدخال مساحات جديدة في الاستثمار لأول مرة، وتحويل بعض الأراضي المستمرة بشكل غير اقتصادي إلى استثمار اقتصادي.  
حيث يعمل المشروع على تنفيذ أعمال الاستصلاح بشكل متكامل وذلك في الأراضي غير المستمرة زراعياً في المناطق الجبلية والهضابية إضافةً إلى الأراضي المستمرة ذات المردود الضعيف لزراعتها بالمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة حسب مناطق الاستقرار، حيث تقوم وحدات عمل وحدات عمل توقيع الأرضي بتنفيذ أعمال الاستصلاح من نقب للتربة وتعزيز الحجارة وإقامة المدرجات حسب طبوغرافية الموقع مع الحفاظ على مصارف المياه، وإنشاء شبكة الطرق التخديمية التي تعمل مجتمعة على حماية التربة من الانجراف والتعرية باستخدام المعدات المتوفرة في المشروع هذا وقد بلغ مجموع المساحات المستصلحة التي أنجزها المشروع في كافة المحافظات التي عمل بها منذ عام 1986 وحتى نهاية عام 2013 96877/ هكتار، منها 17086/ هكتار في محافظة حمص، و 16510/ هكتار في محافظة حماه، و 14295/ هكتار في محافظة اللاذقية، و 11489.5/ هكتار في محافظة طرطوس، و 15599.5/ هكتار في محافظة ريف دمشق، و 21897/ هكتار في محافظة حلب.  
ومن أهم أهداف المشروع:



- 1 - استصلاح الأراضي الجبلية والهضابية غير المستثمرة زراعياً بنقبها وتعزيزها من الصخور والحجارة وإقامة المدرجات وزراعتها بالأشجار المثمرة في مساحات مختارة وزراعة المحاصيل الحقلية في المساحات المستصلحة الباقية.
  - 2 - تأمين الآليات الثقيلة لأعمال الاستصلاح، وإنشاء الطرق الزراعية الرئيسية والفرعية وتوسيع المدرجات كلما توفرت الظروف المناسبة لها التوسع حيث يمكن في هذه الحالة إدخال الجرار الزراعي في المدرجات لخدمة الأرضي وصيانتها.
  - 3 - الحد من الهجرة من الريف إلى المدن بتأمين العائد الاقتصادي المناسب.
  - 4 - استبدال زراعة التبغ والمحاصيل ضعيفة الإنتاج بزراعة الأشجار المثمرة الأكثر اقتصادية. ويبلغ عدد الآليات الثقيلة في المشروع 11 بلدوزرًا باستطاعة 410 حصان و13 بلدوزرًا باستطاعة 310 حصان، و 15 بلدوزرًا مزود بشفرة، و 14 تركساً، و 10 باكر باستطاعة 75 حصان حيث يبلغ إجمالي الآليات الثقيلة 63 آلية.  
وأهم جزء تميز وخاص في عملية الاستصلاح هو إزالة الحجارة والصخور من الأراضي المستصلحة بحيث تكون جاهزة لزراعتها بالأشجار المثمرة، وتم اختيار أنواع وأصناف الغراس المثمرة المزروعة وفقاً لملائمة هذه الأنواع لمختلف العوامل من طبيعة الأرضي والمناخ والارتفاع عن سطح البحر وتصنيف التربة ورغبة المزارعين وحسب الخطة المقررة.
- لكن توقف المشروع عن الاستصلاح بواسطة القروض بعد عام 2000، وإنما يقوم باستصلاح الأرضي وفقاً لرغبة المزارعين وبسعر التكاليف فقط، وتوقف المشروع عن العمل بعد عام 2014 وذلك بسبب الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

#### تاسعاً: مشروع التنمية المتكاملة لتطوير الثروة الحيوانية

سنة الانطلاق : 2012/2/23.

الجهة القائمة عليها : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

تقدير تكاليف المشروع الإجمالية بما فيها التكاليف المادية الطارئة والتاجمة عن ارتفاع الأسعار بمبلغ 73.13 مليون دولار أمريكي موزعة على فترة التنفيذ التي ستمتد ثمانى سنوات.

يشارك في تمويل المشروع :

- 1 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD): قرض متوسط الأجل بقيمة 27.33 مليون دولار أمريكي بنسبة 37.5%， ومنحة بقيمة 0.66 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.8%.
- 2 - الوكالة الفرنسية للتنمية: بقيمة 27 مليون دولار بنسبة 36.9% علقت الوكالة الفرنسية التمويل بسبب ظروف خاصة بها.



- 3 - الجمهورية العربية السورية: تساهم بقيمة 16.37 مليون دولار أمريكي بنسبة 22.4% من إجمالي التكالفة. وسيتم استخدام 1.560 مليون منها لتعطية الضرائب.
- 4 - المستفيدون: تقدر مساهمة المستفيدين في إنشاء الصناديق والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بحوالي 1.76 مليون دولار أمريكي بنسبة 2.4%.
- أهم نشاطاته وانجازاته خلال السنوات السابقة:
- (1) في مجال تنمية الثروة الحيوانية:
- اعتمد آلية ترقيم وتشغيل قطاع الثروة الحيوانية، واعتمد نظام الترقيم، ووضع هيكلية تنظيمية لأعمال الترقيم والتسجيل، واعتمد مجموعة الورقيات والسجلات المطلوبة والمؤشرات في المرحلة الأولى.
  - تشغيل فريق عمل GIS نظام المعلومات الجغرافية والمبشرة بمراحل رسم الخارطة الوبائية لبعض مسببات الإلجلاث (طرطوس، السويداء).
  - إقامة ورشة عمل حول استخدام النظام الجغرافي في مجال الثروة الحيوانية.
  - إقامة دورة دعم خدمات الصحة الحيوانية.
  - توزيع حيوانات محسنة وراثياً على المربيين /ذكور وإناث/ وقد بلغ عدد الحيوانات المحسنة الموزعة منذ بداية المشروع وحتى عام 2015 ضمناً هو (485) رأس أغنام و(18) رأس أبقار شامي و(46) رأس ماعز جبلي و(31) رأس ماعز شامي.
- (2) في مجال الإرشاد الزراعي:
- تنفيذ 23/مدرسة حلقة لمربي الأبقار في محافظات (ريف دمشق - السويداء - حمص - حماه - الغاب - طرطوس - اللاذقية).
  - تنفيذ 20 يوم حقل لمربي الثروة الحيوانية على عدد من المواقع المرتبطة بتحسين دخل المربيين.
  - إعداد وطباعة 2/نشرة ارشادية وبعدد 4000/نسخة في مجال الصبار الأملس وزراعة الشجيرات الرعوية في حقول الشعير كبدائل علفية.
  - طباعة بوسترات تعليمية حلقة عدد 20/في مجال الصبار الأملس وزراعة الشجيرات الرعوية في حقول الشعير كبدائل علفية.
  - إعداد فيلم عن (الصبار الأملس نبات المستقبل) بالتنسيق مع مديرية الإرشاد.
  - اصدار العدد الأول والثاني من الرسالة الإخبارية الرباعية الخاصة بأنشطة المشروع.
  - تم تحديث الأخبار والأنشطة الحقلية على الموقع الإلكتروني للمشروع والصفحة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك).



(3) في مجال المرأة الريفية:

أعطى المشروع أهمية خاصة للنساء الريفيات لكون المرأة هي المسئول الأول عن تربية الثروة الحيوانية وذلك عن طريق تنفيذ دورات بهدف زيادة الوعي التعليمي والصحي وتصنيع منتجات الألبان للمستفيدات من قبل المشروع في محافظات ( القنيطرة - السويداء - ريف دمشق - حمص - حماه - طرطوس - اللاذقية ) حيث تم تنفيذ:

- تدريب / 264 / لجنة تنمية مجتمع محلي مشكلة من المربين المستهدفين في قرى المشروع على كيفية المشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع، تعمل على حصر المشكلات التي تعرّض مربي الثروة الحيوانية لزيادة الإنتاجية، والمشاركة في تنفيذ ومتابعة نشاطات المشروع في القرية .
- تنفيذ / 46 / دورة في مجال محو الأمية استهدفت / 1024 / من النساء العاملات في مجال تربية الحيوان .
- تنفيذ / 52 / دورة تدريبية في مجال الصحة البشرية والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان استفاد منها 1234 مستفيدة.
- تنفيذ / 16 / دورة لتصنيع الأجبان والألبان شارك فيها 369 متدربة.
- تنفيذ / 51 / جلسة في مجال الوقاية من التهاب الضرع عند الأبقار استهدفت 1016 مستفيدة.
- تنفيذ / 15 / جلسة في مجال الطفيليات الداخلية استفادت منها 327 مستفيدة.

(4) مكون التمويل الريفي الصغير أهم إنجازات التمويل الريفي:

تأسيس 43 صندوق تمويل ريفي صغير، حيث بلغ عدد المساهمين 6353 مساهم بنسبة مساهمة النساء 20%. وبلغ عدد القروض المقدمة للمربين المستهدفين في المشروع في كافة محافظات القطر 1413 قرض حتى نهاية عام 2015، منها 407 قرض في محافظة حمص، و 206 قرض في محافظة حماة.

(5) مكون تحسين المراعي:

تم زراعة شجيرات رعوية بمساحة 202.4 هكتار كحقول إرشادية، استهدفت 349 تجربة (عدد 15 تجربة) على تصنيع المكعبات العلفية والسيلاج ومعاملة الألبان بالبورياء.



## التخلف في التنمية:

### أسباب صعوبة تحليل وفهم التخلف:

- 1) إن دراسة أو محاولة فهم التخلف يقع في مجال متناقض والمقصود بذلك أنه لا يوجد مجتمع متخلف بنفس المستوى وبنفس النسبة بكل جوانبه فليس هناك مجتمع متخلف بشكل مطلق والسبب بذلك أن التخلف ظاهرة اقتصادية واجتماعية بآن معاً.
- 2) أنتا حينما حاول تحليل التخلف فعلياً نرصد المجتمع بجوانبه المتعددة وهذا المجتمع ليس كائناً ساكناً أو ميت وإنما هو في حركة دائمة. ومهما بدا لنا المجتمع أنه ساكناً ومستقراً وراكداً لكنه حقيقة في حركة مستمرة، غالباً ما تكون حركة المجتمع هذا نحو الأفضل وإن نتائج الدراسات التي نجريها على المجتمع لاظهر نتائجها مباشرة وإنما تحتاج إلى وقت حتى الوصول إلى النتائج المناسبة.
- 3) ان تحليل التخلف يقع في مجال بالغ الغموض والتشعب والسبب في ذلك أنتا حين تتحدث عن تخلف مجتمع ما يجب أن نغطي كل جوانبه وهذه الجوانب عديدة ومتعددة.

### نشأة التخلف:

ينظر معظم المهتمون بقضية التخلف على أنها ظاهرة جديدة نسبياً، أي ليست ضارة بأعمق التاريخ وأن هذه الظاهرة الظاهرة نشأت مع بداية الثورة الصناعية التي حصلت في بعض المجتمعات الاوروبية. وكان ذلك نتيجة للاستعمار الاوروبي لمعظم بقاع العالم أي أن التخلف نشأ نتيجة الاقلاع الصناعي والاجتماعي الذي حصل للدول الاوروبية وما ساعد على ذلك أن تقدم أوروبا هو الاستغلال الذي مورس على المستعمرات والاستزاف ونهب خيرات الشعوب وتحويلها لمصدر للموارد وفي نفس الوقت سوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة، وأكد المهتمون أنه قبل هذه الحقبة الزمنية كانت كافة دول العالم ومناطقه في مستويات متقاربة في معيشتها ومتوسط دخلها وغير ذلك من أوجه التشابه وبهذا المعنى يصبح كل من التخلف والتقدم نتاج للأخر. كما يمكن تحديد هذه المرحلة التاريخية بمرحلة الاكتشافات الجغرافية والتقنية والنهضة الفكرية في القرن التاسع عشر.

### تيارات التخلف:



١ - رؤية التيار التاريخي للتخلُّف: يعتقد ممثلي هذا التيار بوجود تشابه كبير بين واقع الدول المتختلفة حالياً وبين واقع الدول المتقدمة في مرحلة تاريخية سابقة، إن هذه المقوله أي التشابه هو نوع من الایحاء. والتخلُّف الذي تمر به المجتمعات الأن مررت به المجتمعات السابقة. ولذا فإن أصحاب هذا الرأي يعترضون على الرأي القائل بأن التخلُّف قد يصبح حالة دائمة ومستمرة أي حالة بنوية كما أنهم يحاولون تبرءة التقدم للمجتمعات المتقدمة فيما تعيشه وتعانيه الدول المتختلفة. وفي نفس الوقت يعترفون بأن التخلُّف ظاهرة صعبة ومعقدة ولكنهم يحاولون الایحاء بأن كل الشعوب قادرة وستتخلص من التخلُّف ولكنها ستحتاج لبعض الوقت والشيء الآخر الذي تحتاج إليه أن تتبع النهج الذي اتبعته الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هي عليه، وهم يعتمدون في تحليلهم هذا على نقطتين:

- النقطة الأولى: أنهم ينظرون إلى التخلُّف على أنه ظاهرة كمية، بمعنى أنه يمكن معرفة واقع التخلُّف ومداه من خلال بعض المؤشرات سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي مثل (الدخل، الإنفاق، نسبة الأممية، البطالة) ومن خلالها يوضّحون واقع التخلُّف. هذه المؤشرات لابد أن تعطي فكرة عن مدى تقدُّم أو تخلُّف المجتمع، كما أنهم يريدون إثبات أن الدول المتختلفة حالياً تمثل ماضي الدول المتقدمة ومرحلة من المراحل السابقة التي مررت بها الدول المتقدمة ومن ثم تجاوزتها. من خلال هذه المقارنة يحاولون تبيّان أن كل مجتمع سيعمل التقدُّم من خلال اعتماد نفس الأسلوب ونفس الخطط التي اتبعتها الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هي عليه الأن. وإن كل مجتمع سوف يمر بمراحل قد تطول أو تقصير لكنها حتماً ستصل إلى مرحلة التقدُّم. وينصحون بالاعتماد على التجربة البريطانية التي قامت بشكل أساسي وفقاً لأمررين :
  - (a) أن يحقق المجتمع نسبة ادخار سنوية من الناتج الوطني مابين 15-20%
  - (b) القيام بالصناعات النسيجية (البريطانية) لأن لهذه الصناعة علاقات ارتباط متعددة مع الدول المنتجة للمواد الخام والدول المستهلكة للناتج النهائي.

إلا أن هذا الاقتراح رغم بساطته ليس صحيحاً لعدة أسباب:

السبب الأول: أن التكنولوجيا وتقنيات العمل والانتاج التي كانت موجودة حينها ساعدت التطور البريطاني حيث كانت بسيطة ويمكن فهمها واستيعابها، أما التكنولوجيا السائدة الأن معقدة وصعبة وصعب فهمها وتطبيقاتها.

السبب الثاني: أن التجارة الدولية العالمية في حينها ساعدت الدول الرأسمالية على تقدمها ونهضتها بينما في الوقت الحاضر، فإن هذه التجارة تتم على حساب الدول المتختلفة وبالتالي أصبحت معرقل لعملية تطورنا.



السبب الثالث: أن التقسيم الدولي للعمل ساهم في تطوير الدول المتقدمة لكنه الآن معيناً للدول المختلفة، من حيث حصر الصناعات الثقيلة بالدول المتقدمة.

- النقطة الثانية: ان التخلف في الدول المختلفة هو نتيجة لاحتلال التوازن في عناصر التنمية ممثلة بالعمل والتنظيم ورأس المال اذ أنه غالباً ما يكون هناك فائض في في بعضها وبنفس الوقت هناك نقص في البعض الآخر، وبالتالي هذه الكميات من العناصر ليست متناغمة ومتوازنة فيما بينها لتحقيق التقدم.

a) اختلال التوازن في عنصر العمل:

يقال أنه في كل الدول المختلفة هناك فائض في هذا العنصر وخصوصاً في الأيدي العاملة غير المؤهلة وأن هذا الفائض في عنصر العمل هو سبب أساسي في التخلف.  
**النقد:** لابد من الاعتراف بأن الكثير من الدول المختلفة لديها يد عاملة بشكل كبير بما يفوق طاقاتها وامكانياتها لاستيعابهم وتوظيفهم، لكن هذا لاينطبق على كل البلدان حيث أن هناك بلدان تعاني نقص في الأيدي العاملة وهي مختلفة، مثل دول الخليج التي لديها فقر باليد العاملة الخبرية.

b) اختلال في عنصر رأس المال:

معنى أن الدول المختلفة دخلها الوطني متواضع وبالتالي فهو لا يسمح بالاستهلاك المريح وتحقيق نسبة ادخار وتوظيفها في خطط التنمية.  
**النقد:** - إن نقص رأس المال ليس واحداً في الدول المختلفة وبالتالي لا يمكن الركون إليه لأن هناك دول مختلفة ولديها فائض في رأس المال كدول الخليج.  
- إن المساعدات الخارجية ليست متاحة لمن يرغب وبالكميات التي يرغب بها.

c) الإختلال بعنصر التنظيم أو الكفاءات:

معنى أن الدول المختلفة تفتقر للعقل المنظم القادر على الابداع وانشاء الاستثمارات، حتى وإن وجد مثل هذا العقل فهو غالباً يستثمر أمواله في قطاعات لاتساهم في عملية التنمية.

**النقد:** أن الدول المختلفة لاتفتقر إلى العقل القادر على التنظيم ولكن غير مستمرة بالشكل الصحيح.

2 - رؤية التيار البنيوي للتخلف:



يقول أصحاب هذا التيار أن التخلف هو نتاج الهيمنة التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول المختلفة أي أن التخلف نتج عن تبعية البلدان المختلفة للدول المتقدمة، هذه الهيمنة والتبعية أدت إلى أن تكون البلدان المختلفة مصدراً للمواد الأولية للدول المتقدمة وسوقاً لتصريف منتجاتها، ومكاناً لاستثمار رؤوس الأموال ويدلون على ذلك أنه منذ القرن الخامس عشر تمت عمليات النهب واستنزاف الثروات الموجودة في البلدان المختلفة وذلك لصالح الصناعة الناشئة في البلدان المتقدمة وأوروبا على وجه الخصوص.

بعد الحرب العالمية الثانية بمنتصف القرن العشرين، تحولت عمليات التبعية والنهب لصالح أمريكا، إن النهب هذا استنزف الموارد المادية والبشرية وأيضاً الأيدي العاملة الموجودة في الدول المختلفة وهذا حرم الدول المتقدمة من ركيزة أساسية لبناء قدرتها. إن التبادل التجاري كان وما زال في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول المختلفة، كما أن هذه الهيمنة أدت إلى استنزاف ثقافات الدول المختلفة واستبدالها بثقافات غربية عنها.

### كيف يعمل التخلف في اقتصادات الدول المختلفة؟

نتيجة للخلف يحصل تفكك في القطاعات الاقتصادية وتظهر الازدواجية أي أنه نتيجة هيمنة الدول المتقدمة على المختلفة ونشوء التبعية فإن اقتصادات الدول المختلفة أصبحت مرتبطة وخادمة للاقتصادات المتطرفة.

هذا الارتباط مع الاقتصاديات المتطرفة أدى إلى تشوّه اقتصادات الدول المختلفة بمعنى أنه أصبحت لدينا اقتصادات مفككة غير مترابطة.

إن هذا الأمر أدى إلى ظهور الازدواجية أي أن القطاعات التي تخدم المجتمع نجد أنها مختلفة بينما في مجالات الانتاج التي تخدم الغرب الاجنبي فنجد أنها متطرفة.

### كيف تتجلى علامات التخلف؟

يتمحور الأمر حول عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على تلبية حاجات الإنسان الأساسية مثل الطعام والشراب مما يعكس على الجانب الصحي فلاحظ تدني الصحة وانتشار الأمراض والأمراض في الدول النامية مما يجعل معدل الحياة منخفض حيث نجد أن متوسط عمر الإنسان في هذه المجتمعات منخفض.

إن الأمر يمتد إلى الناحية الثقافية فالمجتمعات المختلفة تعاني من انتشار الأممية أي حرمان الفرد من التطور في المجالات المختلفة.

### خصائص التخلف:



### من الناحية الاقتصادية:

- 1 - ان النشاط الاقتصادي احادي : أي أن الاقتصاد المتلطف يعتمد أو يركز على نشاط انتاجي أو أنشطة قليلة و الواقع بالشكل العام أن اقتصاديات الدول المتلطفة ترتكز على القطاع الزراعي.
- 2 - التصدير الاحادي: إذ أن صادرات الدول المتلطفة تعتمد على منتج محدد من السلع فالتصدير حتماً سيكون لهذه السلع مما يجعل اقتصاديات هذه البلدان ذات حساسية بالغة ل揆يات السوق لذلك من المهم جداً للدول أن تتبع صادراتها.
- 3 - تدني مستوى القوى المنتجة (القوى العاملة وأدوات العمل): ان سيطرة أنماط الانتاج البدائية في الدول المتلطفة شكل عائقاً في وجه التنمية ويحول دون تأهيل القوى العاملة مما يؤدي إلى انتاجية عمل متدنية.
- 4 - عدم وجود علاقات ارتباط علوية وسفلى بين قطاعات الانتاج: اذ أن القطاعات الاقتصادية مفككة ومجزئة وعلاقات الارتباط فيما بينها ضعيفة أو غير موجودة وهي لا تعتمد على بعضها البعض. فمثلاً، قطاع الزراعة لا يعلم ما يحتاجه قطاع الصناعة حيث يجب على القطاعات أن تنتج ماتحتاجه القطاعات الأخرى.
- 5 - وجود نمط استهلاك مشوه: إن الدول المتلطفة تعاني من هذا النمط ويوجد نمطين للاستهلاك:
  - (d) النمط الاول : وجود طبقات غنية في المجتمع يتتركز طلبها الاستهلاكي على السلع الكمالية والسلع المستوردة ومبررات هذا الطلب هو حب الظهور أو العادات القديمة.
  - (e) النمط الثاني : وجود طبقات فقيرة في المجتمع تشكل الغالبية ويتركز طلبها على المواد رخيصة الثمن والمنتجة محلياً، ورديئة النوعية .
- 6 - وجود الدخل المتدني : إن معظم دخول الناس في الدول المتلطفة هي دخول متدنية هذا يجعل القوة الشرائية متواضعة في هذه البلدان حتى أن علاقات السوق من عمليات البيع والشراء تكون بطرق شبه بدائية ومتخلفة.
- 7 - تخلف مستوى القوى العاملة: إن القوى العاملة في البلدان المتلطفة غير مؤهلة ، لأن قطاع الانتاج السائد لا يطلب هذه القوى العاملة ولا يرغب في توظيفها وحتى اذا تم تأهيلها فلا تؤهل بالمستوى المطلوب وكثيراً من المؤهلين لا يتم استثمارهم في مجال تأهيلهم .

### من الناحية الاجتماعية:

- 1 - وجود تشكيل طبقي مشوه: بمعنى أنه يوجد في المجتمعات المتلطفة بقايا للطبقات القديمة وعدم تشكيل طبقات حديثة بشكل . ان هذا التشوه في المجتمع سببه الاساسي هو الاستعمار سابقاً



- وهيمنة الخارج على هذه البلدان، إن هذا الامر أعاد تشكيل الطبقات في هذا المجتمع مما اثر على عدم قيام التنمية فيها، أي أن هذه الهيمنة أعادت التنمية مما أعاد تبلور وتشكل طبقات واضحة.
- 2 - وجود تشكيل طبقي غامض: أي لاتوجد حدود واضحة تميز الطبقات بعضها عن بعض فقلاظ الشخص نفسه جزء من وقته موظف وجزء يعمل كفلاح وهذا الامر يمنع ويعيق بدوره تمييز وجود تشكيلة اقتصادية واجتماعية تأخذ على عاتقها قيادة المجتمع.
- 3 - غياب الوعي الطبقي في ظل عدم وجود تشكيل طبقي واضح: فنلاحظ عدم تبلور الوعي الطبقي وبناءً على ذلك فقد استبدل بأشكال أخرى من الوعي وهي معرفة للتنمية كالولاء القبلي أو الديني أو الإقليمي هذا الامر يجعل القوة الفاعلة في المجتمع تتجه تارة لليمين وتارة لليسار لانه ليس لديها أفكار ثابتة ومستقرة وواضحة.
- 4 - هيمنة القيم الاجتماعية القديمة البالية: حيث أن القيم السائدة في المجتمعات المختلفة هي الاعتقاد بالأوهام كالخرافات والشعوذة البعيدة كل البعد عن العقل.
- 5 - توسيع الطبقة الإدارية والبيروقراطية: ان البلدان المختلفة معظمها نال استقلاله حديثاً ووجدت أن ليس لها كوادر ولا كفاءات فبدأت تبني هذه الكوادر وكانت أكبر من الحاجة فأصبحت عائقاً وبدلاً من أن تقود عملية التنمية كطبقة مثقفة فقد تحولت لطبقة طفiliّة وغير منتجة وهذه الطبقة تعاني من ازدواجية في السلوك.



## محددات استدامة (تواصل) التنمية الزراعية

هل يمكن تحقيق التنمية الزراعية والارتفاع بالإنتاجية والإنتاج الزراعي الكلي للوفاء باحتياجات السكان وتحسين معيشتهم بصورة دائمة؟ سؤال مطروح الآن، وسيظل كذلك في المستقبل، وينبغي على المؤسسات البحثية أن توليه عناية فائقة. ولا شك في أن هناك فرصاً متاحة الآن لتحقيق استدامة أو تواصل التنمية الزراعية، وستتاح باستمرار من خلال القدرات المتقدمة للعلم والتكنولوجيا والوعي العام بضرورة التنمية الزراعية. ولكن هناك أيضاً الكثير من العوامل المحددة التي تضع قيوداً على هذه الاستدامة وربما تكبحها. والفرصة المتاحة حالياً، والتي ستتاح مستقبلاً، والقيود أو المحددات الحالية، وكذلك التي ستتشكل مستقبلاً، تختلف بطبيعة الحال من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، كما يمكن أن تتغير بالنسبة لبعضها البعض تبعاً للجهود التي تبذل للتعامل معها. وعموماً يمكننا النظر إلى محددات التنمية الزراعية المتواصلة في مجموعتين من العوامل: الأولى وهي الأكثر خطورة والأصعب في المعالجة، وتشمل تلك التي تتعلق بتآكل قاعدة الموارد الطبيعية المتمثلة في: (1) الأرض، (2) الماء، (3) الهواء والمناخ، (4) المورد الوراثي، (5) الطاقة غير المتتجدة. والثانية وتشمل تلك العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد وأهمها: (1) الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية، (2) التكنولوجيا المتاحة والتي يمكن توليدها ونقلها وتنبيتها، (3) الضغط السكاني، (4) الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجري التنمية الزراعية خاللها، ومتطلبات أمان الغذاء وما ترتب عليها من دعوة إلى زراعة بديلة، وهذا العامل الأخير سبق أن ناقشناه بقدر من الاستفاضة.

### أولاً- تآكل قاعدة الموارد الطبيعية:

#### 1- تآكل مورد الأرض الزراعية:

ونقصد بالأرض الزراعية هنا كل الأراضي التي تدخل في مجال الاستثمار الزراعي شاملة المحاصيل، والزراعات المستديمة، والمراعي المستديمة، والغابات والأحراش. هذا المورد يتعرض بوجه عام لنوعين من التآكل: الأول من حيث الكم أو متوسط ما يخص الفرد، والثاني من حيث النوعية أو الخصوبة.

وقد سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى تناقص في متوسط ما يخص الفرد بدرجة خطيرة خلال الثلاث والعشرين عاماً الأخيرة، سواء على مستوى العالم أو على مستوى الوطن العربي، وهو تناقص يعزى إلى زيادة السكان في مقابل مورد محدود بطبعته، ومن ثم فأي زيادة سكانية قادمة لن تقابلها زيادة مماثلة في مورد الأرض الزراعية وبالتالي سوف يستمر هذا المورد في التآكل كمياً، أي سوف يتناقص متوسط ما يخص الفرد. وقد ذكر هانراهان أنه في خلال النصف قرن الأخير حدث تناقص حاد في معدل استصلاح الأراضي الجديدة، وبينما كان التوسيع في مساحة المحاصيل خلال



الخمسينيات يجري بمعدل 1% سنوياً تناقص هذا المعدل في السبعينيات إلى نحو 0.3%. ولا شك في أن مقدار هذا التآكل يختلف كثيراً من بلد لآخر، فبعض الدول لا يزال لديها كثير من المساحات لم يستمر بعد، ولكن الكثير من الدول استثمرت معظم ما لديها. وفي الوطن العربي قد يجوز لنا القول بوجود مجال في السودان والعراق وربما سورياً. ولكن لأي مدى؟ ثم ماذا عن الأقطار الأخرى؟ في مصر مثلاً. وهي تعطي مثلاً لبلد كاد أن يصل - إن لم يكن قد وصل بالفعل - إلى "حد" الطاقة الاستيعابية للموارد الطبيعية، تظافرت الزيادة السكانية، وأدى تحويل جانب من الأرض الزراعية إلى استخدامات أخرى غير زراعية، أدى إلى تناقص ما يخص الفرد الواحد من الأرض الزراعية من نحو 2038م<sup>2</sup> عام 1907 إلى 1020م<sup>2</sup> عام 1957، أي إلى نحو النصف خلال خمسين عاماً، ثم إلى 522م<sup>2</sup> عام 1985- أي على النصف مرة أخرى خلال ثمانية وعشرين عاماً، ثم إلى 471م<sup>2</sup> عام 1992. ومع استمرار الزيادة السكانية يستمر التناقص بمعدل يقارب معدل الزيادة السكانية. وقد قدر جاردنر وباركر مساحة الأرض الزراعية المصرية التي فقدت من قطاع الزراعة وتم استخدامها في أوجه النشاط الأخرى فيما بين عامي 1984 بنحو 570 ألف فدان أو 10% من المساحة الكلية للأرض الزراعية.

ومن حيث النوعية أو الخصوبة، فلا شك في أن الأرض الزراعية تتعرض لمصادر عديدة من مسببات تدهور الخصوبة، لعل أهمها عوامل التعرية والتدور الكيماوي (الملوحة والقلوية وارتفاع مستوى الماء الأرضي أو الغدق والتدور الفيزيائي لبناء التربة)، وجميعها تؤثر سلباً في القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية. وقد قدر اجيبيوتيل الأرضي المتدهورة على مستوى العالم 1214 مليون هكتار معظمها بسبب التعرية المائية (748 مليون هكتار)، والتعرية بفعل الرياح (280 مليون هكتار)، والتدور الكيماوي (147 مليون هكتار)، والفيزيائي (39 مليون هكتار). أما من حيث الأسباب الرئيسية فهي: إزالة الغابات (384 مليون هكتار)، والرعى الجائر (398 مليون هكتار)، والإدارة السيئة للأرض الزراعية (239 مليون هكتار) وأسباب أخرى (93 مليون هكتار).

وهكذا فإن تناقص ما يخص الفرد من أرض زراعية وتناقص خصوبتها ومن ثم قدرتها الإنتاجية، كل هذا يفرض قياداً صعباً على استدامة التنمية الزراعية ينبغي إيجاد حلول مناسبة له.

ويخلص عبد السلام موقف مورد الأرض الزراعية في مصر بقوله: "في خلال الخمسين عاماً الماضية تعرضت مساحة الأرضي الزراعية إلى عاملين متضادين، أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فعلى الجانب الإيجابي كانت هناك جهود لاستصلاح أراض جديدة وإضافتها إلى الرقعة المنزرعة، ويبعد حتى الآن أن هذا العامل لم يحقق النجاح المنشود بل كان دوره في التأثير في مساحة الرقعة المنزرعة محدوداً للغاية. وعلى الجانب السلبي كانت هناك مجموعة من العوامل تعمل معاً على تآكل الرقعة المنزرعة فالزيادة السكانية وتضاعف عدد سكان الريف تقريباً استلزم استقطاع مساحات كبيرة لأغراض السكن والخدمات الأساسية والطرق... الخ وكذلك زحف المدن ليس نحو الصحراء،



ولكن نحو الأراضي الزراعية واقتصرت منها الكثير، وكانت ثلاثة الأثافي في التجريف الذي أقدم عليه الإنسان المصري في السنوات الأخيرة، غير واع بمدى الجرم الذي يقترفه في حق نفسه والأجيال القادمة. وأصبحت محصلة عوامل التأكل هذه أكبر أثراً - خاصة في السنوات الأخيرة - من محاولات الاستصلاح للأراضي الجديدة، ومن ثم يبدو أن خانة الخصوم في الرقعة الزراعية كانت أكبر من خانة الإضافة. وبجانب ما اعترى الرقعة الزراعية من حيث الكم كان هناك أيضاً خصم من حيث الكيف، بسبب ما أصاب مساحات كبيرة من تدهور ملحوظ في خصوبة التربة وارتفاع مستوى الماء الأرضي".

## 2 - تأكُل مورد الماء:

تحصر مصادر المياه العذبة الازمة للاستثمار الزراعي في واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر (باستبعاد تحلية ماء البحر): الأمطار والأنهار والمياه الجوفية. وكما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض، يعني مورد الماء من تأكُل كمي - تناقص متوسط ما يخص الفرد - وتأكل نوعي أي تناقص جودة وصلاحية المياه. وقد تحدثنا في الفصل الأول عن تناقص متوسط ما يخص الفرد.

أما التأكُل النوعي فينبع أساساً عن زيادة الأملاح وعن التلوث خاصة بالنترات والفوسفور وإلى حد ما بمبيدات الآفات. وتعتبر الأسمدة المعدنية والحيوانية مصدرين رئيسيين للعناصر الغذائية للنبات خاصة الأزوت والفوسفور، وإذا استخدمت بكثافة يمكن أن تشكّل مصدر التلوث الماء بالأزوت والفوسفور. ومعظم الأزوت الذي يرشح من الأراضي الزراعية إلى مجاري الأنهار ومخازن الماء الجوفي يكون في صورة نترات. وتحت الظروف العادية للزراعة تؤثر عوامل عديدة في رشح الأزوت من التربة أهمها معدل التسميد الأزوت المعdeni والعضووي. وقد استحوذ تلوث الماء بالنترات على اهتمام خاص في السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها: (1) التأثير في صلاحية مياه الشرب وخاصة المياه الجوفية، (2) تلوث الماء الأرضي لا يمكن عكسه على المدى القصير، (3) اتجاهات التلوث هي نحو الزيادة ويتوقع أن تستمر في الزيادة، (4) صعوبة التحكم في التلوث من المصدر بسبب تعدد مصادره.

والجانب الأكبر من الأزوت في التربة يوجد في صورة آزوت عضوي أهم مصادر الأسمدة العضوية، وتحل بقايا النباتات بعد الحصاد وجذور النباتات والكتانات الدقيقة بالتربة، والجزء الباقي يوجد في صورة آزوت غير عضوي أو معdeni وهذا هو الجزء المتاح للنبات، وهو يوجد أساساً في شكل أيونات نترات وأيونات أمونيا. ومدخلات الأزوت إلى مجمع الأزوت بالتربة أي النظام "التربة / النبات" تشمل: (1) مياه الأمطار في شكل نترات وأمونيا، (2) التثبيت الحيوي لآزوت الهواء الجوي بواسطة بكتيريا العقد الجذرية، (3) الأسمدة العضوية الحيوانية والخضراء، (4) الأسمدة الصناعية وهي تحتوي على الأزوت في واحد أو أكثر من ثلاثة حالات وهي، النترات والأمونيا



(معدني) والبيوريا (عصوي) – والأمونيا عند إضافتها للتربة تتحول بسرعة إلى نترات، أما البيوريا فتحول أولاً إلى أمونيا ثم إلى نترات. ونظراً لأن الأزوت المعدني ينابح بصورة فورية للنبات، فإن الأسمدة الأزوتية المعدنية إذا أضيفت للتربة تدريجياً وتبعاً لاحتياجات النباتات يمكن للنباتات امتصاصها وتنقيتها بأحتياجاتها أكثر من الأزوت العصوي، أما إذا أضيفت بوفرة وبأكثـر من احتياجات النباتات فإنها ترشح بسهولة نظراً لأنها سريعة الذوبان في الماء. ويترتب على الزيادة الكبيرة في العناصر الغذائية خاصة في الماء السطحي زيادة ظاهرة النمو الكثيف للطحالب والنباتات المائية، بما يؤدي إلى استهلاك الأكسجين الذائب في الماء ومن ثم تعرض الأسماك للاختناق، وهي ظاهرة تحدث أساساً في المياه الرائدة مثل مياه البحيرات والخزانات والأنهار والقنوات بطئه الجريان.

ذلك يؤدي هذا النوع من التلوث إلى نقص جودة مياه الشرب وزيادة صعوبة وتكليف تنقيتها.

ويمكن التأثير في دورة الأزوت في "التربة / النبات" بصورة فعالة من خلال المعاملات الزراعية، مثل الإضافة المباشرة للأسمدة، وزراعة البقوليات، وكذلك من خلال العرق والحرث والري والصرف. ومن ثم يمكن من خلال اتباع المعاملات الزراعية السليمة التحكم في مقدار تلوث المياه بالأزوت.

أما التلوث بالمبيدات الحشرية والنيماتودية ومبيدات الحشائش فأضراره محدودة تحت ظروف الاستخدام السليم لهذه المبيدات، والمبيدات الفطرية المستخدمة في الزراعة في الوقت الحالي احتمالات مخاطر تلوث الماء بها قليلة، نظراً لأنخفاض مستويات بقائها ومعدل حركتها أو كليهما.

### 3 - تلوث الهواء وتغير المناخ:

أثار تلوث الهواء وما يتترتب عليه من تغيرات مناخية محتملة وأثار بعيدة المدى في صحة الإنسان، وأيضاً في الإنتاج الزراعي، الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة تحدد في ثلاثة مشاكل رئيسية وهي: (أ) الأوزون، (ب) الاحتباس الحراري أو دفع الأرض، (ج) الأمطار الحمضية.

#### (أ) الأوزون:

مشكلة الأوزون وتأثيره في البيئة مشكلة ذات شقين – يتعلق الأول والذي لقى الاهتمام الأكبر على النطاق العالمي، لأنه يمس العالم كله، يتآكل طبقة الأوزون، أما الثاني فهو محلي يختلف في درجة خطورته من منطقة لأخرى ويتمثل في زيادة الأوزون في طبقة الهواء الجوي الملامسة للأرض.

والأوزون عبارة عن جزيء أكسجين يحتوي على ثلاث ذرات أكسجين، بينما في الأكسجين العادي يتكون الجزء من ذرتين فقط، وهو موجود في الهواء الجوي ولكن بنسبة قليلة جداً بالمقارنة بالأكسجين العادي، ويشكل الأوزون طبقة رقيقة في منطقة الأستراتوسفير بالغلاف الجوي للأرض تحيط بالكرة الأرضية، وتحميها من نفاذ الجانب الأكبر من الأشعة الشمسية فوق البنفسجية وتتأكل



طبقة الأوزون يمكن أن يؤدي إلى السماح بمرور، ومن ثم وصول، قدر أكبر من الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض. هذه الأشعة – وهي الأشعة الأقصر من حيث طول الموجة بين طيف ضوء الشمس – لها قدرة كبيرة على تدمير الكثير من الجزيئات البيولوجية المهمة من ضمنها جزيء (DNA)، وهي تؤدي إلى إصابة الإنسان بالكثير من الأضرار أهمها سرطان الجلد، فضلاً عن أنها تؤدي إلى نقص إنتاجية المحاصيل ونقص كثافة يرقات بعض الأسماك والبلانكتون الضروري لسلسلة الغذاء في البحر. وقد لوحظ أن زيادة استخدام مرکبات الكلوروفلورو كربون (ك كل CFC) التي تستخدم بكثرة في صناعة التبريد والإيرسولات، ومرکبات الهالون (تحتوي على البروم بدلاً من الكلور) التي تستخدم في إطفاء الحرائق، يؤدي على تصاعدتها إلى طبقات الجو العليا (الأستروفسفير)، نظراً لأنها لا تتفكك في طبقات الجو المنخفضة (التروبوسفير) حيث تعمل على تدمير طبقة الأوزون. يحدث التفاعل بين جزيء الكلوروفلورو كربون وجزيء الأكسجين على النحو التالي:

- 1 - تعمل الأشعة فوق البنفسجية على كسر الرابطة بين ذرة الكربون وإحدى ذرات الكلور الثلاث وفصلها عن جزيء الكلوروفلورو كربون، ومن ثم تتطاير ذرة كلور حرّة.
- 2 - تقوم ذرة الكلور الحرّة بكسر الرابطة بين ذرتين أكسجين في جزيء الأوزون ليكون جزيء أكسجين عادي (ذرتان) وجزيء أول أكسيد الكلور.
- 3 - تقوم ذرة أكسجين بكسر جزيء أول أكسيد الكلور إلى أكسجين وكلور، وترتبط بذرة الأكسجين ليكون جزيء أكسجين عادي، وتتطاير ذرة الكلور حرّة لتعيد الكثرة من جديد مع جزيء أوزون آخر.

وهكذا يقوم الكلور بدور العامل المساعد ولا يتغير في العملية، ومن ثم تستطيع ذرة كلور واحدة تحطيم ما يصل إلى عشرة آلاف جزيء أوزون قبل أن تعود إلى طبقة التروبوسفير ونظراً لأن المشكلة تهم دول العالم، ومن بينها الدول المتقدمة، فقد تم التوصل إلى توقيع اتفاقية مونتريال التي تحقق وفق إنتاج واستخدام الكلوروفلورو كربون بحلول عام 2000م، والتزمت الصناعة بتطوير منتجات وعمليات بديلة لا تستخدمها، وتشارك الدول الأخرى في الاستفادة من هذه البديلة. وهكذا استند الاتفاق على المبدأ المهم "ليس كافيا فقط إصدار تشريع بشأن مشكلة بيئية، ولكن يجب لعمل على إيجاد حل شامل مقبول اقتصادياً"، وهذا تم وضع الأساس لحل مشكلة تأكل طبقة الأوزون في إطار التعاون الدولي. والمشكلة الثانية التي تتعلق بالأوزون هي مشكلة الضباب الدخاني أو "الضبخن"، وهو أكثر ملوثات الهواء تعقيداً وصعوبة في السيطرة عليه.



والضبخن ينتج عن عدد كبير من المصادر، وهو لا ينبع ب بصورة مباشرة من مصادر معينة بل يتكون في الهواء نتيجة تفاعلات كيماوية ضوئية بين أكاسيد النتروجين والمركبات العضوية الطيارة. وفي أي منطقة قد تكون هناك الآلاف من المصادر الصغيرة والكبيرة الثابتة بالإضافة إلى المترددة من السيارات والآليات. وأهم مصادر المركبات العضوية الطيارة نواتج الاحتراق الداخلي للمركبات، أبخرة البنزين المنبعثة من الآليات، مضخات محطات البنزين، معامل تكرير البترول، أبخرة المذيبات الكيماوية المنبعثة من عدد كبير من المنشآت الصناعية والتجارية مثل التنظيف الجاف ودهانات الأسطح المعدنية وغيرها.

وتنشط أشعة الشمس التفاعلات الكيماوية التي ينتج عنها الأوزون، ومن ثم يزداد تركيزه إلى حدده الأقصى خلال أشهر الصيف، خصوصاً مع ارتفاع درجة الحرارة وعند سكون الهواء لمدة طويلة. وللضبخن تأثيرات ضارة عديدة في صحة الإنسان مثل التهابات الأغشية المخاطية للألف والزور، كما أنه يؤثر في أداء الرئتين لوظائفهما. كذلك له تأثيرات كبيرة في المحاصيل الزراعية والغابات والغطاء النباتي بوجه عام. وقد قامت وكالة حماية البيئة الأمريكية بحصر مكثف منذ أواخر السبعينيات للأضرار التي يسببها الأوزون للزراعة، وقدرت الخسائر بما يتراوح بين مليارات وثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً. وذكرت بعض الدراسات أن مستويات الأوزون المنخفضة، وهي تلك الأقل من المستويات المسموح بها من الناحية الصحية، يمكن أن تسبب نقصاً في إنتاجية العديد من المحاصيل بنحو 10%， أما المستويات الأعلى فقد أدت إلى نقص محصول الطماطم بنحو (33%) والفاصلوليا (26%) وفول الصويا (20%). والضبخن، كما سبق أن ذكرنا مشكلة بيئية محلية، ومن ثم يعتمد حلها على جهود البلد الذي يعاني منها. وهناك العديد من الوسائل التي تساعد على التخفيف من حجم المشكلة، لعل أهمها استخدام بدائل للبنزين في مركبات الاحتراق الداخلي مثل الميثان والإيثان والغاز الطبيعي المسال، إذ إن المركبات العضوية الطيارة الناتجة عن احتراق هذه المواد منخفضة جداً في تفاعلاتها الكيماوية الضوئية، ويقدر أن الغاز الطبيعي المسال ينتج "أوزون" أقل بنحو 80-90% عن البنزين العادي.

#### ب - ظاهرة الاحتباس الحراري أو دفع المناخ:

من الظواهر البيئية المهمة التي لقيت اهتماماً كبيراً على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، لما يترتب عليها من تغيرات مناخية طويلة المدى عالمية في حجمها، وغالباً لا يمكن عكسها، وهي من صنع إنسان عالم اليوم بالكامل، ويخشى بعض العلماء أنها يمكن أن تقود كوكب الأرض إلى حافة الكارثة.

ويطلق على هذه الظاهرة "تأثيرات البيت الزجاجي"، وفيها تعمل الزيادة في غازات معينة في طبقات الجو العليا التي تغلف الأرض عمل الزجاج الذي يحيط بالبيت الزجاجي. منذ بداية الزمن كان



غاز ثانوي أكسيد الكربون يقوم بدور المنظم الطبيعي لحرارة الأرض على الرغم من أن نسبته في الهواء الجوي، ضئيلة للغاية. وعادة تصل طاقة الشمس في شكل إشعاع شمسي يمتص في الغلاف الجوي ولكن في نفس الوقت تتطلق كمية مماثلة من الطاقة، في صورة إشعاع طويل الموجة من سطح الأرض إلى الفضاء الخارجي حيث تتبدد، ومن ثم في حالة زياقتها يحدث التوازن بين الطاقة الواردة والطاقة المفقودة. وجزيئات ثاني أكسيد الكربون تسمح للطاقة الشمسية الواردة بأن تتخلل سطح الأرض وفي نفس الوقت تتمتص جزءاً من الطاقة، طولية الموجة المنبعثة من الأرض ومن ثم - في حالة زياقتها- ترتفع درجة حرارة سطح الأرض ويختل التوازن الحراري وبالتالي مناخ الأرض.

ويقدر ريلي وبكلين أن غاز ثانوي أكسيد الكربون هو أهم الغازات المسببة لهذه الظاهرة حيث يساهم بنحو 49%，يليه في الأهمية الميثان (18%)، ثم الكلوروفلورو كربون (14%)، وأكسيد النيتروجين (6%) وغازات أخرى (13%)، وأن الزراعة تساهم بنحو الربع في زيادة درجة الحرارة نتيجة للغازات المسببة لظاهرة البيت الرجاجي، تتمثل أساساً في غاز الميثان (13%) الذي ينتج عن الحيوانات المجترة وحقول الأرز وحرق الكتلة الحيوية، وثاني أكسيد الكربون (10%) الناتج أساساً عن إزالة الغابات، وأكسيد النيتروجين (2.6%) الناتجة أساساً عن الأسمدة والأرض الطبيعية المنزوعة وحرق الكتلة الحيوية.

ونسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوي كانت دائماً ثابتة، فالمقدار الذي ينطلق إلى الهواء، نتيجة لتحلل المركبات العضوية أو حرق الأخشاب أو تنفس الكائنات الحية، يتعادل مع الكمية التي تستخدماها النباتات والطحالب والبلانكتون. إلا أن المجتمع الصناعي الحديث واستهلاكه الشهير للطاقة - ومصدرها الأساسي الوقود الحفري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحm وأيضاً الخشب والمخلفات العضوية- وهو حرق يؤدي إلى استهلاك الأكسجين وإطلاق ثاني أكسيد الكربون، أدى إلى إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون أكبر بكثير مما يمكن للغطاء النباتي استهلاكه، أو لمياه البحار والمحيطات انتصاصه، فضلاً عن أن إزالة الغابات وتحويلها إلى أراض زراعية قلل من قدرة الغطاء النباتي على استخدام ثاني أكسيد الكربون، إذ يقدر أن أشجار الغابات تثبت نحو 2 كجم / كربون في المتر المربع في اليوم، وإذتها يعني إما تحول الأرض إلى حالة قاحلة أو بور أو زراعتها بمحاصيل حقلية ذات قدرة تثبيت أقل (نصف كيلو جرام)، كما أن معظم الأشجار التي تتم إذتها إما أنها تحرق أو تحل بفعل الكائنات الدقيقة وفي كلتا الحالتين ينتج ثاني أكسيد الكربون الذي ينطلق إلى الهواء. وتشير القياسات إلى أن نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء قبل الثورة الصناعية كانت 280 جزءاً في المليون، زادت عالم 1975 إلى نحو 315 جزءاً في المليون، ثم بلغت نحو 343 جزءاً في المليون عام 1984. كذلك قدرت كمية ثاني أكسيد الكربون المنطلقة عام 1985 بنحو



3.95 مليار طن في الدول المتقدمة و 1.29 مليار طن في الدول النامية، ويقدر أن تصل عام 2025 م إلى 6.71 مليار طن و 5.47 مليار طن على التوالي، أي بزيادة نحو 232%.

ويذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية أن الكثير من العلماء يعتقدون أن هذا البيت الزجاجي، المترتب على الزيادة في ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى ذات التأثير المماطل، سوف يسبب زيادة في درجة حرارة الأرض، وأن الحرارة سوف ترتفع بدرجة محسوبة خلال القرن القادم، ومن ثم ستتعرض الحالة المناخية إلى اضطراب كبير. ومع ذلك فإن البعض يرى غير ذلك، ومن ثم فعلى الرغم من أن الجميع يتلقون على أن تركيز الغازات المسماة ظاهرة البيت الزجاجي في الفضاء سوف تزداد، إلا أن تأثير هذه الزيادة في وجه حرارة الأرض ما زال محل جدل كبير، فالبعض يقول إنه توجد أدلة قوية على أن دفع الأرض، قد بدأ بالفعل وأن التذبذبات الحالية في المناخ هي نتيجة لنشاط صناعي غير مسبوق في التاريخ، وهو نشاط يمكن أن يؤدي إلى كارثة مناخية، يقول البعض على الجانب الآخر إن كوكب الأرض بدأ بالفعل في دخول عصر جليدي جديد وأن التذبذبات الحالية في المناخ هي تذبذبات طبيعية تتبع الدورات الطبيعية، ويقدمون أدلة كثيرة على أن كل مفهوم تأثير البيت الزجاجي ربما يكون مجرد وهم، ويتشكرون في الأدلة التي قدمت لتعزيز القول بأن الغازات الناتجة عن الاحتراق التي تراكم في الفضاء ترتب عليها أي ارتفاع في درجة الحرارة خلال القرن الماضي، ويعتقدون أن اتجاه جو الأرض نحو الدفع خلال المائة عام الأخيرة يمكن تفسيره بالاختلافات في المناخ الطبيعي، ومقدار الطاقة الشمسية بصورة أفضل من تفسيره بزيادة ثاني أكسيد الكربون. وطبقاً لهذه النظرية فإن المصدر الأكثر احتمالاً لدفع المناخ يرجع إلى النشاط الشمسي، فعندما يزيد النشاط الشمسي وتزداد البقع الشمسية تزيد درجة حرارة الأرض والنقيض صحيح.

وعومما يمكن القول بوجود اتفاق عام بين العلماء على أن ارتفاع درجة حرارة الأرض سوف يتحقق،فهم متاكدون من أن تركيز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى سوف يستمر في الزيادة، وهم متلقون بصفة عامة على أن هذه الغازات سوف تدفع الأرض، ويبقى معرفة مقدار هذا الدفع ومتى يحدث. فيما يتعلق بمقدار الدفع تتبادر التقديرات في مقدار زيادة درجة الحرارة خلال القرن القادم وتتراوح بين  $1.5^{\circ}\text{M}$  و  $4.5^{\circ}\text{M}$ ، وقد لا تبدو هذه الزيادة ضخمة إلا أنها كذلك، إذا ما لاحظنا أنه أثناء العصر الجليدي الأخير منذ نحو 18 ألف سنة عندما غطت الثلوج معظم أمريكا الشمالية، كان متوسط درجة حرارة الأرض أقل مما هو عليه الآن بنحو خمس درجات مئوية.

إن التأثيرات الكامنة في تغير المناخ شديدة، فالنظام البيئي للأرض والموارد المائية ونوعية الهواء كلها يمكن أن تتعرض لتغيرات كبيرة. وفي دراسة قامت بها وكالة حماية البيئة الأمريكية حول تأثيرات دفع عالمي في حدود  $1.5^{\circ}\text{M} - 4.5^{\circ}\text{M}$ ، خلال مائة عام، على الولايات المتحدة، توقعت تغيرات كبيرة في منطقة الغابات وتقلصاً في مساحتها وتهديداً خطيراً للمئات من الأنواع النباتية



الحيوانية وزيادة معدل اختفائها، وأخطر هذه التوقعات ما يتعلق بالسكان نتيجة لطغيان مياه البحر على المناطق المنخفضة نتيجة لذوبان ثلوج المناطق القطبية ( هذا الخطر يشمل جميع المناطق المنخفضة المجاورة للبحار أو الجزر مثل دلتا النيل وجزر المالديف)، وفيما يتعلق بالزراعة تغير طول موسم النمو وتكرار الموجات الحارة، على الرغم من أن الزيادة في تركيز ثاني أكسيد الكربون الجوي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في إنتاجية المحاصيل قد تعادل الأثر السلبي لزيادة الدفع.

#### 4 - تأكيل رصيد الموراثات:

في مؤلفهم "الموراثات والمحاصيل والبيئة"، وتحت عنوان "الإنسان والنباتات- علاقة في أزمة" كتب هولدن وزملاؤه: "في خلال الألفين أو الثلاثة آلاف عام الأخيرة تزداد معدل التغير البيئي نتيجة لزيادة السكان والتضييق والتلوّث الزراعي. وفي مناطق كثيرة لم تعد الكثير من العشائر النباتية قادرة على التجاوب مع معدل التغير ومن ثم اختفت. لقد عمل الإنسان لوقت طويل، عن جهل أو عن لامبالاة، على الاستغلال المدمر للبيئة". وينظر هولنوك: "الموراثات هي الأداة المادية للمعلومات الوراثية، تحدد جميع الخصائص الأساسية لأي كائن حي، من أصغر الميكروبات حتى النباتات والحيوانات والإنسان. وتتنوع موارد الموراثات بغير حجر الزاوية لأي جهد لاستدامة أو تحسين أداء المحاصيل النباتية والحيوانية. كذلك فهي مطلب مبدئي حاسم للنظم البيئية الطبيعية للتتجاوب مع الظروف المتغيرة، الآن وفي المستقبل. دون تنوع واسع من النباتات والحيوانات البرية والمربة محلياً، معاً، تتشتمل على ثروة عظيمة من التنوع الوراثي، لن يتأتى للمربيين المادة الخام اللازمة لعملهم. ومع ذلك، ورغم الأهمية الواضحة لهذا المورد، فإن الكثير من التنوع الوراثي يفقد الآن وبمعدل غير مسبوق".

ويحدث الجانب الأكثر من الفقد في الدول النامية التي يتواجد بها الغالبية العظمى من التنوع البيولوجي في الكره الأرضية بين، إذ بينما أدت العصور الجليدية المتواالية في المناطق العليا من نصف الكره الأرضية الشمالي إلى بطء توالي أشكال جديدة من الحياة، أي تراكيب وراثية جديدة، أتاحت الظروف المناخية الملائمة في المناطق الحارة وشبه الحارة، معدلات عالية ومستدامة من نشوء وتطور التراكيب الوراثية أدت إلى تكون ثروة هائلة من الأنواع والسلالات الاقتصادية، ويرى هولنوك أنه " في الوقت الحالي يعتمد الإمداد العالمي من الغذاء بالضبط على التنوع البيولوجي في الحقول والسافانا والغابات فيما يعرف الآن بالأقطار النامية".

إن كل نوع نباتي، من العدد المذهل من الأنواع البرية المختلفة التي تكون الغطاء النباتي للأرض، قد تأقلم ليشغل بيئه صغيرة من الكل الهائل من بيئات الأرض الذي يبدو كما لو كان لا نهاية. وبداخل كل نوع تشكلت درجة أخرى وأكبر من التأقلم للعشائر النباتية. التي تأقلمت للفروق الأصغر بين البيئات



التي هي أساساً متقاربة هذه العشائر داخل النوع الواحد المتألقة لبيئة معينة تعرف بالطرز البيئية، وهي مع الطرز البيئية لأنواع الأخرى التي تعيش في نفس البيئة تشكل النظام البيئي.

والنظم البيئية معرضة للتغير مع الزمن وتحت الظروف الطبيعية يعتبر هذا التغير شيئاً عادياً، ومسبباته الأساسية هي التغيرات في المناخ وفي المكونات الأخرى للبيئة، فالنباتات لديها القدرة للاستجابة للتغيرات الطبيعية في المناخ وفي المكونات الأخرى للبيئة، التي تجري بمعدل طبيعي، وذلك من خلال إنتاج أفراد جديدة في كل جيل من الأجيال المتتالية تحتوي على مورثات في تراكيب جديدة، ومن ثم بأفضليات بيئية جديدة تتواكب مع المتغيرات. ومصدر هذه الاختلافات الوراثية الجديدة هو الطفرات التي هي تغيرات وراثية دائمة في المورثات ووظائفها، كما يوفر التكاثر الجنسي ميكانيكية مناسبة لنشوء تراكيب وراثية جديدة. ومتى كانت الأنواع قادرة على التاقلم مع المتغيرات البيئية فسوف تبقى، أما إذا فقدت هذه القدرة لسبب أو آخر فسوف تخفي، وقد كان هذا هو مصير أعداد لا تحصى من الأنواع في الماضي. ولكن ظلت للكثير من الأنواع قدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة كافية للمحافظة عليها، إلى أن بدأ تزايد النشاط الإنساني وقدراته المتتامية على التأثير في البيئة، ومن ثم إحداث تغيرات بمعدل سريع ومفاجئ يتجاوز قدرة العشائر النباتية على التجاوب مع هذا التغير وأقلمه نفسها للظروف الجديدة، ومن ثم أخذت في التلاشي. وكانت أبرز أوجه النشاط الإنساني هذه إزالة الغابات على نطاق واسع لتحويلها إلى أراض زراعية، أو لاستخدام أخشابها، والرعاية الجائز للمناطق الرعوية بقطعن الحيوانات المستأنسة، والتي لا تتيح الفرصة للغابات والمراعي للتجدد الذاتي، والتنمية الصناعية وتوسيع المجتمعات الحضرية وكذلك النشاط الإنساني المبكر في هذه المناطق في استئناس النباتات الحيوانات. ويقدر ويلكس أنه باستمرار الأسلوب الذي نذير به شؤون كوكبنا ربما نفقد مع نهاية القرن نحو مليون نوع، ومع منتصف القرن الحادي والعشرين فإن ربع العدد الكلي لأنواع ربما يفقد. ومن جانب آخر أدى الجهد المكثف الذي قام به مربو النبات خلال المائة عام الأخيرة إلى ضرر مماثل لرصيد المورثات، ولكن الضرر هذه المرة أصاب السلالات المنزرعة الاقتصادية.

لقد نشأت المحاصيل النباتية، المعروفة لنا الآن بالمحاصيل الاقتصادية، على التوازي مع تقدم المجتمعات الإنسانية التي عمّدت إلى استئناس هذه المحاصيل - ومعظمها انتشر مع الإنسان عبر مناطق شاسعة من الأرض. لقد حقق النشاط الإنساني عبر آلاف السنين تمييزاً و اختياراً عدد كبير جداً من السلالات الاقتصادية - وهي المقابل المنزّر للطرز البيئية في أنواع البرية. التي مثلت قدراً ضخماً من التنوع الوراثي. إلا أن هذه العملية توقفت خلال المائة عام الأخيرة تقريباً وأخذت اتجاهها عكسياً بتدخل مربي النباتات الذي اكتشف أنه يمكنه تربية أصناف أكثر تجانساً وراثياً وأعلى إنتاجية. هذه الأصناف المربّاة صناعياً انتشرت بسرعة لدى الزراعة وحلّت محل السلالات الاقتصادية التي تلاشت، وبذلك أدت إلى خسارة كبيرة للتنوع الوراثي الطبيعي لنباتات المحاصيل الاقتصادية.



وبزيادة قدرات وفعالية مربى النباتات زادت بالتالي معدلات الخسارة في التنوع الوراثي. ويعلق ويلكس على هذا الموقف بأنه: "من سخريه الأقدار أن تربية النباتات والحيوان على هذا النحو تدمر وحدات البناء الأساسية التي تعتمد عليها التكنولوجيا، إنه وضع مماثل تماماً لتفكيك أحجار الأساس من مبني لإصلاح سقفه".

إن المربيين. الذين بدأوا في جمع الأصول الوراثية من البلاد الأخرى لاستخدامها كمصدر لمورثات جديدة يمكن إدخالها في تراكيب وراثية جديدة، أصبحوا أخيراً وأعین بأن نجاحهم في التربة يخلق مشكلة خطيرة للتنوع الوراثي، ومن ثم بأهمية جمع الأصول الوراثية والمحافظة عليها.

## 5 - الطاقة غير المتعددة:

تستخدم الزراعة المكثفة الحديثة مقادير كبيرة من الطاقة الأحفورية - غير المتعددة- مباشرة كما هو الحال في محركات الاحتراق الداخلي التي تشغّل الجرارات والحاصلات ومضخات الري وغيرها، وغير مباشرة كذلك المستخدمة في صناعة الأسمدة والكيماويات الأخرى، وصناعة المعدات الزراعية ذاتها، وغيرها. وتشكل الأسمدة الجانب الأكبر من استهلاك القطاع الزراعي للطاقة الأحفورية في الدول المتقدمة، لقد اعتمدت الزراعة في الدول المتقدمة بشدة على الطاقة الأحفورية الرخيصة، وقدرت منظمة الزراعة والغذاء أن الدول الواحد في أوائل السنتين كان يشتري بترولاً تعادل طاقته نحو 3800 ساعة عمل إنساني، وقد يكون هذا التقدير مبالغ فيه، ولكن لا شك في أن التقدم السريع الذي أحرزته الزراعة في الدول المتقدمة، عقب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن اعتمد كثيراً على وفرة الطاقة الأحفورية الرخيصة.

وفي السنوات الأخيرة تصاعد الحديث على المستوى العالمي من مخاطر احتمالات ارتفاع أسعار الطاقة، وخاصة النفط، أو عدم توافره، على التنمية الزراعية باعتبار أن الزراعة تحتاج و تستخدم كميات كبيرة منها، ولكن يبدو أن هذا التخوف مبالغ فيه. ويدرك يورك أن أولئك الذين يقولون بأن الزراعة تستخدم كمية كبيرة من الطاقة الأحفورية يجب أن يلاحظوا أنه، على المستوى العالمي، يعتبر القطاع الزراعي مستهلكاً متواضعاً للطاقة بالنسبة للاستهلاك الكلي، إذ يستهلك نحو 3.5% فقط من الطاقة الكلية المستهلكة في الدول الصناعية، ونحو 4% في الدول النامية ومن ثم فعندما توجد استراتيجية لمضاعفة الإنتاج الزراعي في الدول النامية، ومن ثم فعندما توجد استراتيجية لمضاعفة الإنتاج الزراعي في الدول النامية من خلال زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والري والميكنة، فإنها ستضيف فقط نسبة متواضعة للغاية لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من الاستهلاك الكلي العالمي، يمكن توفيرها بسهولة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الأخرى. على أنه على المستوى المحلي فإن عدم توافر مصادر للطاقة، سواء المحلية أو التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاستيراد، يمكن أن يؤثر سلباً في استدامة التنمية الزراعية. ومعظم الأقطار العربية



منتجة للطاقة الأحفورية. وتلك التي تعاني عجزا في إنتاجها يمكنها بطريقة أو بأخرى توفير احتياجاتها. ولا شك في أن سوقا عربية مشتركة يمكن أن تومن احتياجات الأقطار العربية المستوردة وتؤمن أسواقا للأقطار المصدرة. ويمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة وتطوير المعاملات الزراعية لتصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

## ثانياً: العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد:

### 1 - الآفات والأمراض:

يواكب تكثيف الإنتاج الزراعي النباتي مخاطر أكبر لزيادة كثافة الآفات، فإذا لم تكافح بأسلوب فعال فسوف تؤثر هذه الآفات في استقرار الإنتاج على المدى القصير، وعلى استدامة التنمية الزراعية على المدى الطويل. والمقصود بالآفات عهنا الحشائش والأمراض والحيشرات والنمل والنيماتoda والقوارض وغيرها التي تؤدي إلى الإضرار بالإنتاج الزراعي. ويقدر أنه على المستوى العالمي تسبب الآفات خسائر في الحقل تبلغ نحو 35% من الطاقة الإنتاجية الكامنة للمحاصيل الرئيسية، وأن الجانب الأكبر من هذه الخسائر يقع في الدول النامية. وبالمثل فإن مكافحة الأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المزرعية تمثل ركيزة مهمة لاستدامة الإنتاج الحيواني. وعلى المستوى العالمي يقدر أن الأمراض والطفيليات مسؤولة عن موت نحو 50 مليون رأس من الأبقار والجاموس و100 مليون رأس من الأغنام والماعز سنويا. هذه الأرقام لا توضح البعد الكلي للمشكلة، فالأمراض والطفيليات يمكن أيضا أن تخفض بدرجة خطيرة إنتاجية الحيوانات دون أن تسبب موتها. وهكذا فإن أي برنامج فعال لتوليد ونقل تكنولوجيات تحقق المكافحة الفعالة للأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل النباتية، والأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المزرعية، يشكل عنصرا فاعلا

في أي برنامج للتنمية الزراعية، ومن ثم لا يساهم فقط في تحقيق التنمية الزراعية على المدى القصير، ولكن يساهم أيضا في استدامتها على المدى الطويل. وعلى الجانب الآخر فإن عدم وجود هذا الجهد أو عدم كفايته يمكن أن يمثل عاملا محددا للتنمية الزراعية وعلى استدامتها.

### 2 - التكنولوجيا والتعليم:

لا شك في أن برامج توليد ونقل التكنولوجيا الضعيفة في معظم الدول النامية تمثل عنق زجاجة في طريق تطوير تنمية زراعية مستدامة، فالتكنولوجيا هي الأداة الفعالة لارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية وأيضاً للمحافظة على هذه الموارد وصيانة البيئة. وينظر هيوارد أن: "تطوير تكنولوجيا محسنة ونشرها وتبنيها يحتل موقعًا مركزيًا في التقدم الزراعي المستدام. إن نظم الزراعة التقليدية التي تطورت عبر الأجيال من خلال التجربة والخطأ يمكن استدامتها إلى مالا نهاية مadam الطلب على قاعدة الموارد لا يتجاوز قدرة تلك القاعدة على التجدد. لقد أخذت زيادة مطالب السكان



بها التوازن. ومن ثم فالتكنولوجيا يجب ضخها بصفة مستمرة في النظم المزرعية لاستدامة هذه النظم فوق مستوى قاعدتها الطبيعية". كذلك يلعب التعليم دوراً بالغ الأهمية في إعداد الزراع للتعامل مع التكنولوجيا ومع الموارد الطبيعية والبيئية بطريقة عقلانية، والإنسان دون جدال هو العنصر الفاعل في كل تقدم أو تخلف، وفي تحقيق التنمية أو عدم تحقيقها. وهذا فإن إنشاء برامج بحوث وإرشاد وتعليم قوية أمر ضروري لاستمرار تطوير ونشر وتبني تكنولوجيات محسنة تعمل على استدامة التنمية الزراعية.

### 3 - الضغط السكاني:

لقد تحدثنا في موقع عديدة فيما سبق عن النتائج التي تترتب على زيادة السكان والتي تتمثل أساساً في الضغط على الموارد الزراعية، سواء من خلال تناقص ما يخص الفرد من الموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي، أو من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، فضلاً عن تأثير الضغط السكاني على مكونات البيئة الأخرى مثل التلوث وتناول المورد الوراثي. ولا شك في أن زيادة الضغط السكاني تمثل عاملاً محظياً للتنمية الزراعية ومن ثم تتطلب جهداً مضاعفاً للتغلب عليها.

### 4 - عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية:

إذا كان هناك العديد من محددات تحقيق واستدامة التنمية الزراعية التي تعود إلى الموارد الطبيعية التي أشرنا إليها فيما سبق، هناك أيضاً العديد من المحددات ذات الصلة المباشرة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نوجزها فيما يلي:

#### (1) الاستقرار السياسي:

يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراعة، أفراداً ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي غالباً إلى نتائج عكسية. ويبدو هذا واضحاً من تتبع معدلات نمو الإنتاج الزراعي في السنوات السابقة وبصفة خاصة في الأقطار النامية وفي معظم الأقطار العربية. وإذا عدنا إلى معدلات نمو إنتاج الغذاء التي استعرضناها في الفصل الأول سوف نلاحظ بوضوح أن الأقطار التي عانت من الأضطراب السياسي هي أيضاً التي عانت من اضطراب وعدم كافية معدلات نمو إنتاج الغذاء، بل إن معدلات النمو في القطر الواحد اختلفت من مرحلة لأخرى تبعاً لحالة الاستقرار السياسي فيه ولا يقف تأثير الاستقرار السياسي عند حد إتاحة فرص التنمية الزراعية بمعدلات عالية، ولكن يمتد أيضاً لأن يجعل هذه التنمية عقلانية تحافظ على الموارد الطبيعية وتنميها لمصلحة الأجيال القادمة.



## (2) حيازة الأرض الزراعية:

تؤثر نظم حيازة الأرض الزراعية في أسلوب استثمارها ومن ثم صيانتها خصبة منتجة للأجيال القادمة، وربما إلى النقيض بتعريضها للتدحرج أو التصحر أو نقص الخصوبة والقدرة الإنتاجية، ومن ثم فإن نظم حيازة الأرض الزراعية قد تلعب دوراً محدداً لاستدامة (أو تواصل) التنمية الزراعية.

## (3) المناخ الاقتصادي:

إن مدى تحقيق أهداف التنمية الزراعية، وكما هو الحال بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام، يتوقف على المناخ الاقتصادي الذي تجري في إطاره عملية التنمية. وإذا أريد للتنمية الزراعية أن تتحقق وبمعدلات متقارنة وبصورة متواصلة، وهو ما أصبح مطلوباً وبالحاج، فإن توفير مناخ اقتصادي مشجع للتنمية يصبح ضرورة قصوى.

## (4) توافر مستلزمات الإنتاج:

يشكل توفير مستلزمات الإنتاج وإتاحتها للمنتج الزراعي بسهولة ويسر ركناً أساسياً في العملية الإنتاجية، سواء كانت هذه العملية إنتاجاً نباتياً متمثلة في المحاصيل الحقلية أو البستانية أو إنتاجاً حيوانياً متمثلة في اللحوم والألبان والبياض والأسماك، وعدم توافر هذه المستلزمات أو أي منها يمكن أن يشكل عاملًا محدداً للتنمية المتواصلة. ولا شك في أن مستلزمات الإنتاج تختلف من قطاع لآخر وهي عديدة ومتعددة، وتدرج عموماً تحت خمس مجموعات رئيسية تتمثل في النقاوي والشتالات النباتية والسلطات الحيوانية، والكيماويات من أسمدة كيماوية ومحضرات حيوية ومبادات حشرية وفطرية ومبادات حشائش، الآلات والأدوات التي تعرفنا على تسميتها بالميكنة الزراعية، والأعلاف المصنعة ثم الطاقة.

## متطلبات استدامة التنمية الزراعية

المطلب الأساسي لاستدامة التنمية الزراعية هو "أن تكون في الحسبان"، عندما نعمل على تحقيق تنمية زراعية شاملة أو متقارنة لتحقيق الأمن الغذائي على المدى القصير. ومن هذا المطلب الأساسي تتفرع باقي المتطلبات الفرعية العديدة التي هي أساساً تلقي محددات استدامة التنمية الزراعية التي نقاشناها فيما سبق. ووضع هذا المطلب موضع التنفيذ يستلزم صياغة أنشطة التنمية الزراعية في إطار برنامج وطني أو قومي طويل المدى، لا يتوقف فقط عند تنسيق وتحفيز الإمكانيات المتاحة لتحقيق معدلات إنتاجية أعلى وإنما كلّي أكبر، للوفاء بالاحتياجات الآنية أو على



الجامعة الإسلامية



المدى القصير، ولكن أيضاً يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة، بصيانة وتنمية الموارد الطبيعية لتكون أكبر قدرة على العطاء المتواصل، وهو ما سنناقشه في الفصل السادس.





جامعة البيان

